



أثر مستوى الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة  
المخاطر ذات الصلة على قيمة البنك التجاري  
دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة  
المصرية

د/نرمين محمد شاكر إبراهيم صالح  
مدرس المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة دمهنور  
أ.د/عبد الوهاب نصر على  
أستاذ المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر مستوى الإفصاح الفعلى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، وفقاً لمقررات بازل III، على القيمة الفعلية للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٩.

خلصت الدراسة فى شقها النظري إلى أن الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة يزيد من الشفافية ويقلل من عدم تماثل المعلومات، مما يساهم فى تحسين جودة التقارير المالية للبنك، ومن ثم التأثير على تقييم المستثمر للبنك عند اتخاذ قرار الاستثمار وبالتالي تحسين جودة قرار الاستثمار، كما أنه يؤثر على دقة تنبؤات المحللين الماليين، وهو الأمر الذى بدوره يؤثر على سعر سهم البنك.

خلصت الدراسة فى شقها التطبيقي، إلى وجود تأثير سلبي لمستوى الإفصاح الفعلى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على قيمة البنوك التجارية المصرية المقيدة بالبورصة مقاسة ب Tobin's Q. وهذا يختلف مع ماتوصلت إليه معظم الدراسات السابقة من وجود تأثير ايجابي للإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على قيمة البنوك. وتعتبر العلاقة السلبية منطقية فى البيئة المصرية، نظراً لأن السوق المصرى سوق غير كفاء، وبالتالي فإن سعر سهم البنك لا يتحدد بمستوى الإفصاح غير المالى بشكل عام، وبالأخص كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، وإنما يتحدد على اساس عدد كبير من العوامل أهمها الربحية وتوزيعات الأسهم، ومعدل القروض المتعثرة.

**الكلمات المفتاحية:** الإفصاح القياسى، المنظور المحاسبى، قيمة البنك

E.mail: nmsh90@yahoo.com

E.mail: Abdelwahab.nasr@hotmail.com

## **The Impact of the Level of Capital Adequacy and Related Risk Management Disclosure on The Value of Commercial Bank- An Empirical Study on Egyptian Listed Commercial Banks**

### **Abstract**

The research aimed to study and test the impact of the level of actual disclosure of capital adequacy and Related risk management, in accordance with Basel III, on the actual value of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange.

The study also concluded in its theoretical part that disclosure of capital adequacy and related risk management increases transparency and reduces information asymmetry, which contributes to improving the quality of the bank's financial reports, and then influencing the investor's evaluation of the bank when making an investment decision and thus improving the quality of the decision Investment, It also affects the accuracy of financial analysts' forecasts, which in turn affects the bank's share price.

The study concluded, in its empirical part, that there is a negative impact of the actual level of disclosure of capital adequacy and Related risk management on the value of Egyptian commercial banks listed on the stock exchange measured by Tobin's Q. This differs with what most previous studies have found of the existence of a positive effect of capital adequacy disclosure and related risk management on the value of banks. The negative relationship is considered logical in the Egyptian environment, given that the Egyptian market is an inefficient market. Consequently, the bank's share price is not determined by the level of non-financial disclosure in general, particularly capital adequacy and related risk management, but rather is determined on the basis of a large number of factors, the most important of which are profitability and dividends, and bad loans Rate.

**Keywords:** The standard disclosure, The accounting perspective, Bank Value

## ١ - المقدمة

يلعب الجهاز المصرفى دوراً هاماً وحيوياً فى مجال الأعمال، والإقتصاد على المستوى القومى. وعلى الرغم من أن صناعة البنوك صناعة عالية التنظيم تقوم على الثقة، إلا إنها تتعامل مع المزيد من المخاطر (Vennet & Meulman, 2016). فقد دفعت الأزمة المالية التى شهدها النظام المالى العالمى سنة (٢٠٠٨م)، والتى تسببت فى انهيار عدة بنوك عالمية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، إلى تجديد الاهتمام برأس المال المصرفى، وإدارة مخاطر البنوك؛ حيث تعتبر نسبة كفاية رأس المال (CAR) Capital Adequacy Ratio واحدة من أهم القضايا الحالية فى القطاع المصرفى، لأنها تؤثر على كفاءة البنك التجارى واستقراره.

وتعرف نسبة كفاية رأس المال، بأنها الطرق التى تستخدمها إدارة البنك فى تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التى يتوقعها البنك، وحجم رأس المال، وتعتبر أيضاً عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ومواجهة أية خسائر قد يتعرض لها، سواء كانت متوقعة، أو غير متوقعة (Chishty , 2011).

واتفاقية ومقررات بازل (I,II,III) لرأس المال عبارة عن معيار دولى لحساب نسب كفاية رأس المال وإدارة المخاطر. وتتص الاتفاقية على الحد الأدنى لنسب كفاية رأس المال التى ينبغى أن تقي بها البنوك. ويؤدى استخدام الحد الأدنى لنسب كفاية رأس المال إلى تعزيز الاستقرار، والكفاءة فى النظام المالى، من خلال تقليل احتمالات إفلاس Insolvency البنوك (Dhouibi, 2016) .

فى البداية أصدرت لجنة بازل اتفاقيتين بازل I، بازل II، ونتيجة للأزمات المالية الأخيرة ، أدخلت لجنة بازل مجموعة من الإصلاحات الجديدة فى الدعامات الرئيسية لاتفاقية بازل II ، تتمحور حول وضع أطر رقابية اشرافية تحول دون تعرض البنوك لأزمات أخرى وزيادة التحوطات الرقابية على تلك البنوك ، سميت باتفاقية بازل III (ماجد ورقيقية، ٢٠١٧).

وينبغى أن يكون الاهتمام الأساسى للبنك هو الحفاظ على ولاء العملاء، والمساهمين، وبالتالي، فإن الشفافية<sup>١</sup> والإفصاح هما عنصران مهمان لاستقرار القطاع المصرفى؛ ولذلك، فإن الإفصاح فى

<sup>١</sup> تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية " الشفافية" بأنها الإفصاح العام عن معلومات موثوق بها، وفى الوقت المناسب، والتى تمكن مستخدمى تلك المعلومات من اجراء تقييم للوضع المالى للبنك وأدائه، ومحفظه أعماله، ومحفظه المخاطر وإدارة المخاطر . ومؤدى هذا التعريف أن الإفصاح وحده لا يودى إلى الشفافية، فينبغى ألا يركز الإفصاح على النطاق ولكن على مصداقية المعلومات (Klepczarek,2016)

البنوك يحتاج إلى دراسة مستقلة عن الصناعات الأخرى (Aryani,2015). وتعتبر الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة، والسلامة، وتبعاً لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك، فإنه من الصعب على اصحاب المصلحة، خاصة المساهمين، أن يراقبوا بشكل فعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على المعلومات (فهى ، ٢٠١٥). ومن المسلم به أن الحد الأدنى من المعايير اللازمة لإعداد التقارير المالية لا يضمن بالضرورة مستوى كافٍ من الشفافية. ولذلك، يتم تشجيع البنوك على تجاوز هذه المعايير، والإفصاح اختياريًا عن جميع المعلومات التي تعتبر هامة لمشغلي السوق (Dhouibi, Market Operators 2016).

ويتعين على المؤسسات المالية، أن تتبع المتطلبات التنظيمية الدولية والأنظمة الوطنية المتعلقة بالإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، سواءً في التقارير المالية، أو التقارير الإدارية الإضافية. وتم وضع المتطلبات الدولية من قبل لجنة بازل للإشراف المصرفي (المعروفة باسم بازل II وبازل III )، أيضاً (IFRS 7) الصادر عن IASB<sup>2</sup>، في حين أن المتطلبات الوطنية تم وضعها من قبل البنوك المركزية وهيئات أسواق المال (Aryani, 2015; Kaupelytė et al.2014).

وقياساً على بعض الدراسات (Al-Maghzom et al. 2016; Aryani, 2015; Kaupelytė et al.2014) فإن الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر، له محتوى معلوماتي ذات تأثير ايجابي على قيمة البنك؛ حيث يسمح للمساهمين والمحللين الماليين بتقييم أسهم البنك بشكل مناسب، وتوقع القيم السوقية للسهم بشكل أكثر دقة. ولذلك، فإن توافر المعلومات الكافية يمنع المبالغة في تقدير أسعار الأسهم، والذي يمنع بدوره الإضرار بسمعة البنك، وبقاء الأعمال على المدى الطويل، أى أن الإفصاح: هو الأداة التي تدعم قدرة أصحاب المصلحة على متابعة، وتحسين تقييم البنك، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض تكلفة رأس المال.

وعلى الرغم من الاهتمام العالمي بمقررات بازل III، وخاصة الدعامة الثالثة المتعلقة بالإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، إلا أن هذا الإهتمام لم يحدث على المستوى المحلى فى مصر، لأن القواعد الحاكمة لسوق الأوراق المالية المصرية، وبالمثل قواعد القيد والشطب، لم تلزم البنوك التجارية بالإفصاح عن متطلبات الدعامة الثالثة من بازل III والمتعلقة

<sup>2</sup> IASB: International Accounting Standards Board الدولية مجلس معايير المحاسبة الدولية

بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر، كما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة. لذلك هناك ندرة في البحوث التي تناولت الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر وفقاً لبازل III، ومن هنا، يثار التساؤل حول أهمية الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، وفقاً لبازل III، وأثره على قيمة البنك التجاري. هذا ماسوف يجيب عنه البحث نظرياً وميدانياً.

## ٢ - مشكلة البحث

تتفق الكثير من الدراسات (Al-Mghzomet al.,2016; Abdel-Azim & Abdelmoniem, 2015; Aryani,2015; Zer, 2015; Foerster et al., 2013) على أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، وفقاً لمقررات بازل III، يؤثر على قيمة البنك التجاري.

وتتمثل مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة التالية: ماهو مؤشر الإفصاح القياسى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة وفقاً لمقررات بازل III الملائم لبيئة عمل البنوك التجارية في مصر؟، هل يوجد محتوى معلوماتى للإفصاح الفعلى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة ينعكس فعلاً على قيمة البنك التجارى في مصر؟.

## ٣ - أهداف البحث

يستهدف البحث دراسة واختبار تأثير مستوى الإفصاح الفعلى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، وفقاً لمقررات بازل III، على القيمة الفعلية للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.

## ٤ - أهمية ودوافع البحث

يكتسب البحث أهمية أكاديمية، لتناوله قضية الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة وفقاً لبازل III، ومردود المحتوى المعلوماتى لهذا الإفصاح على قيمة البنك، وهو مايساهم في تضيق فجوة البحث العلمى في مجال الإفصاح غير المالى للبنوك بصفة عامة، وإفصاحها عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، بصفة خاصة. ويستمد البحث أهميته العملية، من كونه يربط بين الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، وقيمة البنك التجارى. أضف إلى ذلك، أن هذا البحث سوف يشتق بنود الإفصاح القياسى لكفاية رأس

المال وإدارة المخاطر ذات الصلة وذلك فى ضوء قواعد الإفصاح وفقاً لمقررات بازل III، (IFRS7)، وتعليمات البنك المركزى، وتجارب الدول الأخرى ذات الصلة.

كما أن وراء هذا البحث العديد من الدوافع أهمها؛ ندرة البحوث فى هذا المجال، واشتقاق بنود الإفصاح القياسى المتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، وذلك لأغراض زيادة مستوى الشفافية فى البنوك، وهو الأمر الذى من شأنه أن يؤثر إيجاباً على قيمة البنك، وهو ما أغفلته غالبية البحوث الأكاديمية فى هذا المجال فى مصر.

## ٥ - حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة واختبار تأثير مستوى الإفصاح الفعلى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة (مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة، مخاطر الرفع المالى) على قيمة البنك التجارى. ويخرج عن نطاق البحث، الأنواع الأخرى من المخاطر التى يتعرض لها البنك التجارى (مثل مخاطر الأعمال، المخاطر الإستراتيجية، المخاطر القانونية، مخاطر الإلتزام، مخاطر السمعة. وأخيراً، فإن قابلية النتائج للتعميم مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث.

## ٦ - خطة البحث

فى ضوء أهداف البحث ومشكلته ومنهجيته وحدوده سوف يستكمل كالتالى:

- ٦-١ الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة من منظور محاسبى وتنظيمى
- ٦-٢ محددات الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة
- ٦-٣ الإفصاح القياسى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة فى البنوك التجارية
- ٦-٤ مفهوم ومقاييس قيمة البنك التجارى من منظور محاسبى
- ٦-٥ تحليل العلاقة بين مستوى الإفصاح الفعلى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة وقيمة البنك التجارى واشتقاق الفرض الرئيسى للبحث
- ٦-٦ منهجية البحث
- ٦-٧ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

## ٦-١ الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة من منظور محاسبي وتنظيمي

فيما يتعلق بالإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، اتفق البعض (Robayany & Augustine, 2019; Abd Elghaffar et al., 2019; Alzead, 2017; Aryani, 2015; Elbannan & Elbannan, 2015) على تعريف الإفصاح عن المخاطر " بأنه أى معلومات يتم الإفصاح عنها ذات صلة بأى فرصة أو احتمال أو خطر أو ضرر أو تهديد أو تعرض، مما يؤثر على الشركة أو قد يؤثر على الشركة فى المستقبل أو فى إدارة أى فرصة أو خطر أو ضرر أو تهديد أو تعرض". ويشمل الإفصاح عن المخاطر " أى معلومات منشورة فى التقرير السنوى سواء كانت نوعية أو كمية تصف المخاطر الرئيسية للشركة وتأثيرها الإقتصادى المتوقع على الأداء فى المستقبل وكيفية تعامل الشركة معها.

كما عرف البعض (Mazumder & Hossain, 2018; Ellili & Nobanee, 2017) الإفصاح عن المخاطر "بأن تشتمل القوائم المالية على معلومات حول تقديرات المديرين، والأحكام، والاعتماد على السياسات المحاسبية المستندة إلى السوق مثل الإضمحلال، تحوط المشتقات، الأدوات المالية والقيمة العادلة، وكذلك الإفصاح عن العمليات المركزية Concentrated Operations والمعلومات غير المالية حول خطط الشركات واستراتيجية التوظيف والمخاطر التشغيلية والإقتصادية والسياسية والمالية الأخرى".

ويعتبر الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، إفصاحاً غير مالى فى معظمه<sup>٣</sup>. يشمل كلاً من المعلومات الكمية والنوعية، بعضها يتم الإفصاح عنه اجبارياً (مخاطر الإئتمان والسوق والسيولة) بموجب المعايير المحاسبية أو قواعد صادرة عن الجهات الإشرافية مثل البنك المركزى، وما زاد عن ذلك يعتبر افصاحاً اختيارياً (بالنسبة لمخاطر التشغيل والرفع المالى). كما يعتبر الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر إفصاحاً دورياً سنوياً، وإن كان لا يمنع

<sup>٣</sup> تم تصنيفه على أنه إفصاح غير مالى فى معظمه ، استنادا على تعريف الإفصاح غير المالى بأنه الإفصاح الذى لا يتم التعبير عنه فى صورة نقدية وقد يكون كمى أو نوعى (شرف، ٢٠١٥). ووفقاً لهذا التعريف، تعتبر كل من نسبة كفاية رأس المال، ونسب السيولة، نسبة الرفع المالى، والقيمة النقدية للتعرضات مخاطر الإئتمان، القيمة المعرضة للخطر بالنسبة لمخاطر السوق، وقيمة متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية، جميعها افصاحات مالية. فى حين تعتبر المعلومات المتعلقة بهيكل رأس المال، عملية التقييم الداخلى لكفاية رأس المال، وسياسات إدارة المخاطر والحد منها لكل نوع من المخاطر المذكورة، افصاحات غير مالية. وهذا ماكداه السيد (٢٠١٧) نقلاً عن (IFAC, 2011) عندما أشار أن إدارة المخاطر تعتبر من ضمن مجموعة المعلومات غير المالية. وهذا هو الإتجاه الذى سيتبناه الباحث.

من أن يكون ربع سنوى أو نصف سنوى، حيث يجب أن يتسق تكرار وتوقيت نشر تقرير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة مع التقرير المالى للفترة المقابلة، حتى يمكن لأصحاب المصلحة وخاصة المستثمرين مواكبة جميع التغييرات فى المخاطر التى تواجه البنك، ورد فعل البنك تجاه هذه المخاطر .

وبشأن النظريات المفسرة للإفصاح، فقد تعددت، حيث لا توجد نظرية مقبولة بشكل عام للتقارير المالية أو لإفصاح الشركات. تندرج النظريات المفسرة لممارسات الإفصاح المحاسبى ضمن منهجين لإطار التقارير المالية. وهما منهج " التفسير - التنبؤ Explain-Predict"، ومنهج " التقييم - التطوير Evaluate-Develop" (Modugu, 2018). من ناحية، يتكون منهج "التفسير-التنبؤ" من نظريات تحاول التنبؤ وتفسير الممارسات المحاسبية بدلاً من وصفها. وهى تشمل نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح ونظرية الشرعية ونظرية المحاسبة الإيجابية. تهيمن هذه النظريات على معظم الدراسات التجريبية السابقة حول تقارير الشركات. من ناحية أخرى، فإن منهج "التقييم - التطوير" هو نظرية الزامية تصف مجموعة من المبادئ التى تستخدم لتقييم الممارسة المحاسبية الحالية وتوجيه تطوير معايير وقواعد محاسبية جديدة. هذا هو محور إطار<sup>٤</sup> IASB المفاهيمى (Modugu, 2018).

وفقاً لنظرية الوكالة تميل الشركات إلى الإفصاح عن مزيد من المعلومات إختيارياً من أجل تقليل عدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة التى تنشأ عن تعارض المصالح بين المديرين وأصحاب الأسهم (Mazumder & Hossain, 2018; Boshnak, 2017; Allini et al., 2014; Ibrahim, 2014; Habbash et al., 2016). وتقترض نظرية أصحاب المصلحة أنه يتعين على الشركات تلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة من المعلومات، وليس المساهمين فقط. لذلك تتوقع هذه النظرية أيضاً أن الشركات الكبيرة من المرجح أن تقدم المزيد من المعلومات الإختيارية بسبب الضغط المتزايد لعدد كبير من أصحاب المصلحة (Mazumder & Hossain, 2016; Boshnak, 2017; Habbash et al., 2018). وتشرح نظرية الشرعية وتتوقع إفصاح

<sup>٤</sup> الإطار المفاهيمى هو مجموعة من المبادئ والافتراضات والمفاهيم العريضة التى توفر إطاراً مرجعياً عاماً لتقييم الممارسات المحاسبية، وتوجه تطوير ممارسات محاسبية جديدة. وبالتالي، فإن التركيز الأساسى لإطار العمل المفاهيمى ليس فى شرح أو التنبؤ بالممارسات المحاسبية، بل لتوجيه تقييم الممارسات الحالية وتفسير تطوير ممارسات جديدة. يلتزم إطار المفاهيم بوضع معايير محاسبية تستند إلى المبادئ وليست قائمة على القواعد. ومع ذلك، نظراً لعدم وجود نظرية شاملة للمحاسبة حالياً، لا يوجد دليل تجريبى يدعم تفوق الإطار المفاهيمى على نظريات المحاسبة الأخرى (Modugu, 2018; Kiyanga, 2014).



الشركات من منظور المُعد، كأداة تقوم من خلالها الشركات بتوصيل استراتيجياتها الشرعية. وبالتالي، توفر الشركات مستويات أكبر من الإفصاح الإختياري لضمان امتثالها لأخلاقيات ولوائح ذلك المجتمع، لأن الإفصاح الإلزامي قد لا يكون كافياً (Modugu, 2018; Boshnak, 2017; Habbash et al., 2016)

بالإضافة إلى النظريات السابقة، هناك عدد آخر من النظريات التي تفسر دوافع الشركات للمزيد من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر من أهمها، **نظرية الإشارة Signaling theory**، والتي تشير إلى قيام المجلس بالإفصاح عن المزيد من معلومات المخاطر للإشارة إلى قدرته المتميزة على إدارة المخاطر بفاعلية، وتمييز نفسه عن الآخرين الذين قد يُنظر إليهم بقيامهم بإدارة المخاطر بطريقة أقل فعالية. وأيضاً للإشارة إلى الأداء الجيد لشركتهم ولزيادة شرعيتهم (Ellili & Nobanee, 2017; Allini et al., 2016)، ولتقليل عدم تماثل المعلومات من خلال توفير المزيد من المعلومات للأطراف التي تفتقر إلى المعلومات (Boshnak, 2017; Habbash et al., 2016).

وهناك **نظرية تخفيض مستوى عدم التأكد Uncertainty reduction theory** والتي تشير إلى أن مديري الشركات يقومون بالتقرير عن المخاطر الجديدة والرئيسية التي تهدد الشركة، لأن ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير تصورات الجمهور حول عدم التأكد. وبالمثل، يمكن للمدير أن يرسل رسائل مطمئنة من أجل تقليل تصورات المستثمر بشأن عدم التأكد. يمكن أن يحمي هذا المنهج سمعة كل من الشركات والمديرين على المدى الطويل. ووفقاً لنظرية **التكلفة السياسية Political Cost Theory** تقوم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر للدفاع عن نفسها ضد الإجراءات غير المرغوب فيها التي يتخذها المنظّمون. كما أنه وفقاً لنظرية **الاعتماد على الموارد Resource- Dependency Theory**، يمكن الالتزام بمستوى عالٍ من الشفافية، في شكل تعزيز الإفصاح عن المخاطر، من الوصول إلى الموارد الحيوية، مثل التمويل وضمان تكلفة أقل لرأس المال، وخفض التكاليف السياسية من خلال تحسين صورة الشركة وسمعتها (Mazumder & Hossain, 2018). وأخيراً هناك **نظرية تكاليف الملكية Proprietary costs theory**، والتي تؤكد أن قرار الإفصاح عن معلومات المخاطر يعتمد على التكاليف (مثل تكلفة العيب التنافسي، تكاليف السمعة، تكاليف التفاوض) والمنافع المترتبة عليها (Mazumder & Hossain, 2018).

ويتعين على البنوك عند تقديم المعلومات عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في التقارير المالية أو التقارير الإدارية الإضافية للجمهور، الإلتزام ببعض اللوائح، بما في ذلك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ، وبازل III (الدعامة الثالثة)، واللوائح الأخرى الصادرة عن هيئة سوق الأوراق المالية والبنوك الإشرافية مثل البنك المركزي (Aryani,2015). فوفقاً للنظرية التنظيمية Regulatory Theory، تقلل هذه اللوائح من فجوة المعلومات بين الأفراد المستثمرين Informed Individuals والأفراد غير المستثمرين Un Informed Individuals من أجل إعادة توزيع الثروة بينهم (Elshandidy,2011).

وبشأن الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة من منظور محاسبي، فقد تعددت جهود المنظمات المهنية فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر، على الرغم من عدم قيام IASB بإصدار معيار خاص بالتقرير عن المخاطر، إلا أنه اهتم بقياس المخاطر والإفصاح عنها من خلال العديد من المعايير التي تتناول موضوعات مختلفة، أهمها؛ معيار اعداد التقرير المالي الدولي رقم 7 7 IFRS "الأدوات المالية"، حيث يتطلب هذا المعيار تقديم معلومات كمية ونوعية عن مخاطر السوق والائتمان والسيولة (Abd Elghaffar et al., 2019). أيضاً، اهتم مجلس معايير المحاسبة ASB بالمملكة المتحدة بالإفصاح عن المخاطر، من خلال الأطر المفاهيمية ل ASB أو قائمة المبادئ UK GAAP التي تنص على أن القوائم المالية تهدف إلى توفير معلومات عن مخاطر الشركات وكيفية إدارة هذه المخاطر.

كما يعتبر ICAEW بالمملكة المتحدة من أكثر الهيئات المهنية جهوداً في قياس المخاطر والتقرير عنها. تعتبر النشرات غير الإلزامية الصادرة عن (ICAEW) ذات أهمية كبيرة (Kabir & Sobhani , 2017). حيث نشر المعهد العديد من أوراق المناقشة حول إعداد التقارير عن المخاطر إلى جانب التوجيهات حول كيفية قيام الشركات بالتقرير عن معلومات المخاطر في سرد تقاريرها السنوية (Mazumder & Hossain , 2018).

ويناقش المنشور الأول ل ICAEW مسألة التقرير عن المخاطر بشكل شامل، وسبب وكيفية الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية. لذلك يقترح ICAEW في عام ٢٠١١ بعض الطرق لتحسين الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية السردية، على سبيل المثال النظر بشكل مستمر إلى احتياجات المستثمرين، وتحديد الأولوية لمعلومات المخاطر الكمية عن معلومات المخاطر النوعية (Elshandidy et al., 2013).

أما فيما يتعلق بالجهود المهنية في الولايات المتحدة، فقد قدم AICPA و(CICA) الكندي في عام ٢٠٠٢، تقريراً خاصاً عن كفاءة إدارة الشركة لمخاطرها. ويعتمد هذا التقرير على منهجاً واسعاً في تحديد المخاطر من خلال إدراج المكاسب والخسائر، علاوة على ذلك فإنه يوفر العديد من الأمثلة لأساليب تحديد مخاطر الشركة، فضلاً عن التأكيد على أهمية توفير كل من تقارير المخاطر الداخلية والخارجية. وقد قامت SEC باصدار المعيار رقم ٤٨ عام ١٩٩٧ لتنظيم كفاءة افصاح الشركات المدرجة عن المعلومات المرتبطة بمخاطر السوق.

كما ألزمت SEC الأمريكية الشركات المقيدة بالإفصاح عن المزيد من التقارير بما في ذلك اعداد التقرير عن قياس كفاية رأس المال وإدارة المخاطر بما يتماشى مع المعايير المعتمدة من قبل لجنة بازل للإشراف على البنوك (US SEC). على غرار متطلبات SEC قام SOX في عام ٢٠٠٢ في القسمين ٣٠٢، ٤٠٤ بمطالبة الشركات الأمريكية بحماية المستثمرين وتحسين دقة ومصداقية افصاحاتهم. على وجه الخصوص يتطلب هاذين القسمين توفير معلومات عن المخاطر الهامة للشركة، أنشطة التحوط، ومحاسبة الصرف الأجنبي. وعلى الرغم من أن FASB لم يقدم معياراً خاصاً بالتقرير عن المخاطر، إلا أن هناك العديد من المعايير المحاسبية التي تتناول كفاية قيام الشركات بالتقرير عن أنواع معينة من المخاطر.

وتمشياً مع التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي (التوجيه 109/2004/EC)، فقد ألزمت قوانين الشركات في عدد من الدول الأعضاء مثل إيطاليا وأسبانيا، الشركات المدرجة في بورصة هذه الدول بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر الرئيسية وعدم التأكيد في تقارير الإدارة في قسم "MD&A" في تقاريرها السنوية، جنباً إلى جنب مع وصف سياسات وإجراءات الإدارة للتعامل معها (Elshandidy & Neri, 2015; Domínguez & Gámez, 2014).

وعلى العكس من إيطاليا وأسبانيا، فقد قامت بعض دول الإتحاد الأوربي مثل ألمانيا وفنلندا بإصدار معيار محاسبي شامل ومفصل للتقرير عن المخاطر (Mazumder & Hossain, 2018; Elshandidy et al., 2015).

وفي اليابان، على الرغم من محاولات وكالة الخدمات المالية Financial Service Agency (FSA) بتكليف جميع الشركات المدرجة بالافصاح الإختياري عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر في التقارير السنوية الخاصة، إلا أن نظام إعداد التقارير عن كفاية رأس المال والمخاطر لا يزال في

مرحلة ما قبل النضج. ويرجع مثل هذا الموقف إلى الإحجام المتلازم للشركات اليابانية والرغبة في الحفاظ على سرية الشركات (Mazumder & Hossain, 2018).

وعلى نفس نهج الولايات المتحدة، ألزمت بورصة الأوراق المالية في كل من **كندا والفلبين والهند** و**بنجلادش** الشركات المقيدة، بالإفصاح عن المخاطر التي تواجهها، وكيفية التعامل مع هذه المخاطر في قسم "MD&A" (Mazumder & Hossain, 2018; Saggat & Singh, 2017).

فضلاً عن الجهود السابقة لمختلف الدول، هناك جهود لجنة بازل **BCBS**. فكما سبق وذكر الباحث في الفصل الثاني قامت **BCBS** بإصدار اتفاقية بازل III في عام 2010، والتي تركز الدعامة الثالثة فيها على إنضباط السوق من خلال إلزام البنوك باطار يحدد شكل ومحتوى الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة.

**وعربياً**، أصدر مجلس هيئة السوق المالية بالسعودية قراراً يلزم الأشخاص المرخص لهم (المؤسسات المالية المرخصة من هيئة السوق المالية للعمل في نشاط الأوراق المالية) بتطبيق متطلبات إضافية في إطار تحسين مستوى الإفصاح لديهم، على أن يتم العمل بها اعتباراً من الأول من ابريل ٢٠١٦م. وتستهدف هذه المتطلبات، رفع مستوى الشفافية في السوق المالي، وتعزيز حماية المستثمرين، بما يتفق مع متطلبات الدعامة الثالثة (كفاية رأس المال وإدارة المخاطر) من قواعد الكفاية المالية.

**ومصرياً**، ينبغي الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية الجديدة التي أصدرها وزير الاستثمار عام ٢٠١٥م (والمعدلة في عام ٢٠١٩)، والتي أعدت طبقاً ل(IFRS) الصادرة عن IASB؛ فقد أتت هذه المعايير لتطالب، وتلزم بشكل غير مباشر بالإفصاح عن المخاطر المرتبطة بأنشطة منشآت الأعمال وأهمها: المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٥) الخاص بالأدوات المالية (العرض)، ويكملة المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦) (الإعتراف والقياس)، واللذان يركزان على القياس والإفصاح عن المخاطر المالية، والتي تتمثل في: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة. ولم يحدث أي تعديل لهاذين المعيارين منذ صدورهما الأول عام ٢٠٠٦م، بل تم إضافة معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاح" والذي يناظر (IFRS7) (دسوقي، ٢٠١٤) لتوفير المعلومات الكمية والنوعية معاً عند الإفصاح عن المخاطر المالية، إلا أنه يؤخذ عليه أنه أشار إلى أن المعلومات الكمية عن المخاطر يجب توفيرها بصورة ملخصة وليست بصورة معقولة من التفاصيل، ويلاحظ من ممارسات الشركات الفعلية في

الإفصاح عن المخاطر، وجود عدد قليل من الشركات التي تستخدم الإفصاح الكمي بتفصيل مناسب (سلامة، ٢٠١٨) .

**وبتحليل بيئة الإفصاح المحاسبى فى مصر ، يتضح أنه على الرغم من أهمية تحسين الإفصاح عن المخاطر فى البنوك على المستوى الدولى، فإن متطلبات الإفصاح عن المخاطر فى البيئة المصرفية المصرية محدودة بما يتماشى مع معايير المحاسبة المصرية. على وجه الخصوص، المعيار المصري رقم ١٩: الإفصاح فى القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة والقواعد. وهناك نقص فى الشمولية من خلال التركيز أكثر على الإفصاح عن المخاطر المالية أكبر من المخاطر غير المالية، وكذلك عدم وجود موقع وشكل محدد للإفصاح عن المخاطر بالإضافة إلى عدم وجود تقرير منفصل للإفصاح عن المخاطر، والذي يؤدي إلى عدم كفاية النموذج الحالى للإفصاح عن المخاطر لتلبية احتياجات مستخدمى التقارير المالية. وفقاً لذلك، هناك حاجة كبيرة لتحسين الإفصاح عن المخاطر فى البيئة المصرفية المصرية (Abd Elghaffar et al, 2019).**

وبالتالى يمكن القول بأن البنوك المقيدة بالبورصة تطبق معايير المحاسبة المصرية، فى حين أن النشرات المهنية والإصدارات الدورية والقواعد الحاكمة لسوق الأوراق المالية المصرية لم تركز على كفاية رأس المال وعناصر المخاطر ومصادر عدم التأكد الواجب الإفصاح عنها. كما أنها لم تطالب بشكل صريح بالإفصاح عن كفاية رأس المال ومخاطر منشآت الأعمال، ولم تحدد شكلاً لهذا الإفصاح. وفى هذا الشأن يتضح أن قواعد القيد لم تطالب البنوك بالإفصاح عن متطلبات الدعامة الثالثة من بازل III والمتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر، كما هو الحال بسوق الأوراق المالية بكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، ألمانيا، الفلبين، والسعودية وغيرها من الدول. حيث نصت قواعد القيد فى العديد من بورصات الأوراق المالية فى الدول الأخرى على ضرورة التزام إدارة الشركات بالقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر التى تواجه تلك الشركات، وذلك قياساً على ، (دسوقى، ٢٠١٤) .

**ويخلص الباحث مما سبق إلى أن افصاح البنوك عن مخاطرها أصبح جزءاً لا يتجزأ من التقرير المالى لهذه البنوك، وأن الاهتمام بها تزايد بعد حدوث الأزمات المالية وكثرة حالات فشل البنوك. وقد اهتمت العديد من الهيئات فى العديد من الدول بالإفصاح عن المخاطر. فى المملكة المتحدة، على الرغم من عدم قيام IASB بإصدار معيار خاص بالتقرير عن المخاطر، إلا أنه اهتم بالمخاطر والتقرير عنها من خلال عدد من المعايير المحاسبية التى تناولت موضوعات مختلفة**

أهمها 7 IFRS. كما اهتمت بورصات الأوراق المالية ببعض الدول، أهمها؛ الولايات المتحدة وكندا والهند بضرورة قيام الشركات المدرجة بالتقرير عن المخاطر. وتعتبر المانيا وفلندا تجارب فريدة من نوعها لكونها الدول الوحيدة التي أصدرت معايير خاصة بقياس المخاطر والتقرير عنها. كما تعتبر لجنة بازل من أهم الهيئات التي اهتمت بقياس والتقرير عن المخاطر بالبنوك. وفيما يتعلق بالبيئة المصرية، فعلى الرغم من أن هناك إلزام غير مباشر بالإفصاح عن المخاطر من خلال الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية، إلا أن قواعد القيد لم تركز على كفاية رأس المال والمخاطر الواجب الإفصاح عنها. الأمر الذى يؤدي إلى عدم كفاية النموذج الحالى للإفصاح عن المخاطر لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية

## ٦-٢ محددات الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة

ركزت بعض الدراسات (Abd Elghaffar et al.,2019; Elgammal et al.,2018; Dey et al., 2018; Rao & Jirra, 2017; Ashfaq et al., 2016; Alhadi et al.,2016; Elshandidy & Neri, 2015) على العوامل التى تؤثر على مستوى الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر. وخلصت إلى أن أهمها آليات الحوكمة المصرفية مثل مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، هيكل الملكية.

كما ركز البعض الآخر (Oliveira et al., 2013; Rahman et al., 2013; Anagnostopoulos & Skordoulis, 2011; Elshandidy, 2011) على الخصائص التشغيلية للبنوك كأحد العوامل التى تؤثر على مستوى الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر فى التقارير السنوية، بما فى ذلك حجم البنك والسيولة والربحية والرفع المالى والإدراج فى البورصة والمخاطر.

## ٦-٣ الإفصاح القياسى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة فى البنوك التجارية

يعرف الإفصاح القياسى على أنه مايجب الإفصاح عنه وفقاً للإطار الحالى لإعداد التقارير المالية للبنك التجارى مع الأخذ فى الإعتبار متطلبات بازل III بإفتراض تعميلها كاملة، وإصدار البنك المركزى تعليمات بذلك. وبالنسبة لهذا الإطار القياسى، فإنه يتكون من بنود الإفصاح الإلزامى والإختيارى الكمية والنوعية ذات الصلة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر وذلك من خلال الإعتتماد على المعايير المحاسبية (IFRS7)، قانون البنك المركزى والبنوك ولائحتها وتعديلاتها، تعليمات

البنك المركزي، الإصدارات الفنية (Basel , ISO) و خلاصة تجارب سابقة لبعض البنوك و خلاصة الدراسات السابقة.

للإفصاح القياسي عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة أركان أو مقومات خاصة بكل من؛ طبيعته، محتواه، مدى الإلزام به، هيكله(النواحي الشكلية)، توقيعه، موقعه في التقرير المالي، مصداقيته، قياساً على السيد (٢٠١٧).

**بشأن طبيعة الإفصاح**، يعتبر الإفصاح عن تقرير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة إفصاحاً غير مالي في معظمه(رميلي، ٢٠٢٠، شرف، ٢٠١٥). يتضمن إفصاحات كمية ونوعية عن المعلومات المتعلقة بكل من: هيكل رأسمال البنك، وكفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان، والمخاطر الائتمانية للطرف المقابل، وتوريق الائتمان، ومخففات مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، ومخاطر الرفع المالي.

**وفيما يتعلق بمدى الإلتزام به**، يمكن أن يكون إفصاحاً اجبارياً بموجب ما هو مطلوب من قبل المعايير المحاسبية، قانون البنك المركزي والبنوك ولائحتهما وتعديلتهما، تعليمات البنك المركزي، والإصدارات الفنية (Basel , ISO) (البنك المركزي المصري، ٢٠٠٨؛ وزارة الإستثمار، ٢٠١٩)، وما زاد عن ذلك يعتبر إفصاحاً اختيارياً.

**بشأن النواحي الشكلية**: يجب استخدام عنوان ملائم للتقرير، لمساعدة القارئ للتعرف على نوعية التقرير وللتفرقة بينه وبين أى تقارير أخرى، وهو تقرير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر. كما يجب أن يوجه التقرير إلى مدير إدارة الإفصاح بالبورصة، الهيئة العامة للرقابة المالية (السيد، ٢٠١٧).

**وفيما يتعلق بحجم التقرير**، يجب أن يكون التقرير مطولاً وليس مختصراً أو ملخصاً. حيث يجب أن يشمل كافة بنود الإفصاح الكمية والنوعية الإلزامية، مع التوسع في بنود الإفصاح الكمية والنوعية الإختيارية، حتى يتناول جميع المعلومات المتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر بالبنك، وبالتالي تحقيق مستوى عالى من شفافية التقرير ودعم جودة التقارير المالية (السيد، ٢٠١٧).

**وبشأن تاريخ التقرير وتوقيت الإفصاح**، يجب أن يؤرخ التقرير بتاريخ نهاية السنة المالية وينشر مع القوائم المالية السنوية (BCBS, 2015A; Chabanel, 2015).

وبشأن توقيعه، يجب أن يوقع كلاً من مدير إدارة المخاطر والمدير المالي، على أن يعتمد التقرير في النهاية من قبل رئيس لجنة المخاطر أو لجنة المراجعة (Dhaka Bank , 2013).

وبشأن موقعه من التقرير المالي، يجب أن يتم الإفصاح عن تقرير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي للبنك لتقديم معلومات عن المخاطر التي تواجه البنك وكيفية إدارته لهذه المخاطر، وأيضاً مدى كفاية رأس المال المحتفظ به لمواجهة تلك المخاطر، وهو ما يؤدي إلى زيادة مصداقية القوائم المالية.

وبشأن مصداقيته، فنظراً لكونه إفصاحاً غير مالي في معظمه، فهناك حاجة إلى توكيد مهني على ما يتضمنه من معلومات لإضفاء المصداقية على هذه المعلومات (ICAEW, 2015 & 2016).

وقد قام الباحث باشتقاق اطار للإفصاح القياسي عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، يشمل مايجب الإفصاح عنه وفقاً للإطار الحالي لإعداد التقارير المالية للبنك مع الأخذ في الإعتبار متطلبات بازل III بإفترض تفعيلها كاملة، وإصدار البنك المركزي تعليمات بذلك. ويتكون هذا الإطار القياسي من بنود الإفصاح الإلزامي والإختياري الكمية والنوعية ذات الصلة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، وذلك بالإعتماد على: المعايير المحاسبية (IFRS7)، قانون البنك المركزي والبنوك ولائحتهما وتعديلاتهما، تعليمات البنك المركزي، الإصدارات الفنية ( Basel , ISO ) وخلاصة تجارب سابقة لبعض البنوك وخلاصة الدراسات السابقة. وتشمل بنود هذا الإفصاح القياسي المعلومات المتعلقة بكل من؛ هيكل رأس المال، كفاية رأس المال، متطلبات التسوية والربط بين القوائم المالية والمتطلبات التنظيمية، الأصول المرجحة بالمخاطر، مخاطر الائتمان، مخاطر ائتمان الطرف المقابل، تخفيف مخاطر الائتمان، التوريق، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، ومخاطر الرفع المالي، وذلك على النحو التالي:

### ٦-٣-١ المعلومات المتعلقة بهيكل رأس المال (البنك المركزي المصري): (BCBS, 2015A)

أ- المعلومات النوعية: وتتضمن الإفصاح عن؛ الخصائص الأساسية لأدوات رأس المال المصدرة، شروط وأحكام أدوات رأس المال الخاصة بها، ويجب على البنوك تحديث الإفصاحات عند إصدار أي أداة رأسمال جديدة وإدراجها في رأس المال وعند حدوث استرداد أو تحويل/ تخفيض



في القيمة أو أي تغيير جوهرى في طبيعة أداة رأس المال الحالية، كل أداة من أدوات رأس المال الرقابى بخانة منفصلة في النموذج.

أ- **المعلومات الكمية:** وتشمل الإفصاح عن؛ مبلغ وهيكل رأس المال الأساسى للشريحة الأولى (ويشمل رأس المال المستمر من الأسهم العادية CET1+ رأس المال المستمر للشريحة الإضافية AT1)، إجمالى مبلغ رأس المال المساند للشريحة الثانية، الاستقطاعات الأخرى من رأس المال °.

° تشمل الإستقطاعات الأخرى على سبيل المثال وليس الحصر:

\* **اسهم الخزينة،** حيث تستقطع جميع استثمارات البنك في أسهمه، سواء المحتفظ بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عند احتساب حقوق المساهمين CET1. إضافة إلى ذلك، يجب استقطاع أى التزام تعاقدى على البنك لشراء أسهمه عند احتساب حقوق المساهمين CET1. إن هذا الاستقطاع ضرورياً لتجنب الإحتساب المزدوج لرأسمال البنك. وباستخدام نفس المنهجية المبينة أعلاه، يتعين على البنوك استقطاع استثماراتها في رأسمالها الإضافى(ATI) عند احتساب رأس المال الإضافى(ATI) وكذلك استقطاع استثماراتها في رأسمالها المساند( الشريحة ٢) عند احتساب رأس المال المساند( الشريحة ٢)(BCBS,2011A) الأصول غير الملموسة، الأصول الضريبية المؤجلة،

\* **الإستثمارات فى الشركات المالية (المبلغ الذى يتجاوز حد ١٠%)**؛ إذا زادت الإستثمارات بالإجمالى عن ١٠ ٪ من حقوق المساهمين للبنك ( CET1 ) بعد تطبيق كافة التعديلات الرقابية السابقة لهذا الفقرة، فيجب استقطاع المبلغ الذى يزيد على ١٠ ٪ من حقوق المساهمين باستخدام مدخل الإستقطاع المناظر " Corresponding Deduction Approach". يُحتسب المبلغ المستقطع من حقوق المساهمين كإجمالى الإستثمارات التى تزيد على ١٠ ٪ من حقوق المساهمين للبنك مضروباً بالإستثمارات فى حقوق المساهمين كنسبة من مجموع الإستثمارات فى رأس المال. وبشكل مماثل، يُحتسب المبلغ المستقطع من رأس المال الإضافى(ATI) كإجمالى الإستثمارات التى تزيد على ١٠ ٪ من حقوق المساهمين للبنك مضروباً بالإستثمارات فى رأس المال الإضافى (ATI) كنسبة من مجموع الإستثمارات فى رأس المال. ويُحتسب المبلغ المستقطع من رأس المال المساند( الشريحة ٢) كإجمالى الإستثمارات التى تزيد على ١٠ ٪ من حقوق المساهمين للبنك مضروباً بالإستثمارات فى رأس المال المساند (الشريحة ٢) كنسبة من مجموع الإستثمارات فى رأس المال(BCBS,2011A)

\* **الحيازة التبادلية للأسهم العادية Reciprocal cross-holdings in common equity** : الحيازات التبادلية للأسهم العادية (على سبيل المثال ، يمتلك البنك أ أسهم فى بنك ب ، وفى المقابل يمتلك البنك ب أسهم فى البنك أ) المصممة لتضخيم وضع رأس المال للبنك بشكل مصطنع، يتم خصمها بالكامل من حساب رأس المال للأسهم العادية CET1 (CBB, 2014).

\* **وعجز المخصصات إلى الخسائر المتوقعة Shortfall of provisions to expected losses**: كثيراً ما يؤدي الإقراض المصرفى إلى المقرضين إلى مخاطر ائتمانية إذا لم يتمكن المقرضون من سداد أصل و / أو الفائدة بسبب الظروف الاقتصادية غير المواتية والعوامل ذات الصلة. للتخفيف من مخاطر الائتمان ، من حيث المبدأ ، ستقوم البنوك بتخصيص مبلغ محدد كوسيلة لامتناس الخسارة المتوقعة فى محفظة قروض البنوك ويشار إلى هذا المبلغ على أنه مخصصات خسائر القروض (LLPs) أو مخصصات الديون المعدومة. لذلك، يعتبر تقدير مخصصات خسائر القروض أداة تستخدمها إدارة مخاطر ائتمان بالبنوك للتخفيف من الخسائر المتوقعة فى محفظة القروض البنكية(Ozili& Outa,2017) .

## ٦-٣-٢ المعلومات المتعلقة بكفاية رأسمال البنك

وتتعلق بأسلوب البنك في تقييم كفاية رأس المال ومتطلبات رأس المال لجميع تعرضات المخاطر (BCBS, 2018, 2015A and 2012) ؛ بنك الكويت المركزي ، (٢٠١٤) وتشمل:

أ- المعلومات النوعية، شرح مختصر لأسلوب البنك في تقييم كفاية رأس المال لدعم الأنشطة الحالية والمستقبلية.

ب- المعلومات الكمية، وتتضمن الإفصاح عن؛ المتطلبات الرأسمالية لمخاطر الائتمان وفقاً للأسلوب النمطي<sup>٦</sup>، و /أو أسلوب التصنيف الداخلي<sup>٧</sup>، المتطلبات الرأسمالية لمخاطر السوق بموجب الأسلوب النمطي أو أسلوب النموذج الداخلي (VAR)، المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية وفقاً لطريقة المؤشر الأساسي أو الأسلوب النمطي (BCBS, 2015A) ، نسب إجمالي رأس المال ورأس المال الأساسي ( الشريحة ١) وحقوق المساهمين (CET1) بالنسبة للبنك على أساس مجمع ، وبالنسبة لكل بنك تابع، وشرح مفصل لكيفية احتساب هذه النسب.

<sup>٦</sup> يطلق عليه البعض أيضاً الأسلوب المعياري أو القياسي Standardized Approach ، ولغرض الإتساق سوف يعتمد الباحث على لفظ الأسلوب النمطي. بموجب هذا الأسلوب ، يتم تصنيف المخاطر بالاعتماد على مؤسسات التصنيف العالمية "Standard & Poor's, Moody's, Fitch" . وفي إطار هذا الأسلوب، فإن استخدام التقييمات الائتمانية الخارجية يساعد على التمييز بين المخاطر الائتمانية وفئاتها: القروض السيادية، الالتزامات على المصارف الأخرى، الشركات، قروض الأفراد، القروض العقارية لأغراض سكنية، القروض العقارية لأغراض تجارية. وكل فئة من هذه الفئات لها وزن مخاطر، ويعتمد الوزن الترجيحي لكل أصل ائتماني على التصنيف الائتماني للمقترض (القمودي، ٢٠١٥).

<sup>٧</sup> يوجد أسلوبان للتصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان هما: أسلوب الأساس والإسلوب المتقدم، ويعتمد هذا الأسلوب على أربعة أنواع من المتغيرات الإحصائية يتم حسابها لكل فئة، وهي (القمودي، ٢٠١٥):

- احتمال التخلف عن السداد: " PD " Probability of Default : يقيس مدى احتمالية عدم قدرة المقترض على السداد خلال فترة زمنية معينة، وترى اللجنة عند تحديد درجة الجدارة الائتمانية لكل عميل أن تؤخذ العناصر التالية في الاعتبار: التحليل المالي، والتحليلات المتعلقة بالصناعة، ودرجة الجدارة المحددة خارجياً، وتحديد قيمة الشركة، وإدارة الشركة، وشروط التسهيل، وأى اعتبارات أخرى يرى البنك ضرورتها تخص أياً من العميل أو العملية التي يتم تمويلها.

- الخسارة عند التخلف عن السداد " LGD " Loss Given Default " يتم قياس حجم الخسائر التي سيتعرض لها البنك بافتراض تعثر المدين في السداد.

- التعرض عند التخلف عن السداد " Exposure at Default "EAD" يقصد بالمبلغ المعرض للمخاطرة الرصيد المعلق في تاريخ التخلف عن السداد ويختلف عن الخسارة عند التخلف عن السداد بسبب الاسترجاعات المحتملة التي تتوقف على الضمانات، ويتم حساب القيمة التقديرية للرصيد المعرض للمخاطر للبنود داخل الميزانية باستبعاد الودائع الضامنة للائتمان الممنوح، وتحسب للبنود خارج الميزانية وذلك بضربها في معامل تحويل ائتماني .

- الاستحقاق maturity : الفترة الزمنية حتى تاريخ الاستحقاق.

### ٦-٣-٣ المتطلبات الإضافية للإفصاح عن رأس المال

#### أ- نموذج الإفصاح العام

الهدف من نموذج الإفصاح العام شرح مفصل لرأس المال الرقابي بشكل متسق وواضح. ويساهم هذا في قابلية مقارنة الإفصاحات المتعلقة بعناصر رأس المال بين البنوك وفي الدول المختلفة (بنك الكويت المركزي، ٢٠١٤).

#### ب- متطلبات التسوية Reconciliation Requirements

أى الإفصاح عن الارتباط بين القوائم المالية والمتطلبات التنظيمية ( BCBS, 2018 and 2015A؛ بنك الكويت المركزي، ٢٠١٤). ويتم ذلك على ثلاث خطوات،

**الخطوة الأولى:** عرض الميزانية المنشورة وفقاً للنطاق الرقابي للتجميع (Scope of Regulatory Consolidation)

- قد يختلف نطاق التجميع للأغراض المحاسبية عن نطاق التجميع للأغراض الرقابية. ويوضح ذلك الاختلاف بين الأرقام المستخدمة في احتساب رأس المال الرقابي والأرقام المستخدمة في القوائم المالية المنشورة. ولذلك، فإن العنصر الأهم في أى تسوية يتعلق بالإفصاح عن أية اختلافات تظهرها الميزانية العمومية المنشورة عند تطبيق النطاق الرقابي للتجميع في حال تطابق نطاق التجميع الرقابي ونطاق التجميع المحاسبى للبنك، أو للمجموعة، فلن يكون مطلوباً تطبيق الخطوة (١). حيث يستطيع البنك المرخص التابع للمجموعة أن يقرر عدم وجود اختلاف بين التجميع الرقابى والتجميع المحاسبى وينتقل مباشرة للخطوة (٢).

**الخطوة الثانية:** عرض شامل وتفصيلي للميزانية المنشورة وفقاً للنطاق الرقابي للتجميع لكافة المكونات المستخدمة في إعداد نموذج الإفصاح عن رأس المال.

- إن العديد من العناصر المستخدمة في احتساب رأس المال الرقابي قد يصعب تحديدها في الميزانية. لذلك يجب على البنوك أن تقوم بعرض شامل ومفصل للميزانية وفقاً للنطاق الرقابي للتجميع حتى يتسنى الربط مع كافة المكونات المستخدمة في إعداد نموذج الإفصاح عن رأس المال .

- على سبيل المثال، يمكن إدراج رأس المال المدفوع كسطر واحد في الميزانية. ولكن قد تحقق بعض عناصره متطلبات الإدراج في حقوق المساهمين ( CET1 ) وتحقق عناصر أخرى معايير الإدراج في رأس المال الإضافى ( AT1 ) أو رأس المال المساند (الشريحة ٢) أو قد لا تحقق معايير الإدراج في رأس المال الرقابي على الإطلاق. لذلك إذا توافر لدى البنك رأس مال مدفوع

يحق معايير الاحتساب كحقوق مساهمين ( CET1 ) ورأس مال آخر يحقق معايير الاحتساب في رأس المال الإضافي ( AT1 )، فإنه يتعين في هذه الحالة الإفصاح عن رأس المال المدفوع في الميزانية وفقاً لما يلي:

### جدول ١: شكل عرض الميزانية وفقاً للنطاق الرقابي للتجميع

المرجع	رأس المال المدفوع
H	القيمة المؤهلة كحقوق مساهمين (CET1)
I	القيمة المؤهلة كرأس مال إضافي (AT1)

نفس ماسبق يحدث بالنسبة للإستقطاعات كما يلي:

المرجع	الشهرة والأصول غير الملموسة
a	منها الشهرة
b	منها الأصول غير الملموسة الأخرى
c	الضريبة الحالية والمؤجلة المدرجة في جانب الالتزامات منها الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الالتزامات المتعلقة بالشهرة
d	منها الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الالتزامات المتعلقة بالأصول غير الملموسة الأخرى

المصدر: (بنك الكويت المركزي، ٢٠١٤)

ج- **الخطوة الثالثة:** ربط كافة المكونات المفصّل عنها في الخطوة (٢) أعلاه بنموذج الإفصاح عن رأس المال.

### ٦-٣-٤ المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر والأصول المرجحة بالمخاطر $RWA^A$

يجب على جميع البنوك تقديم الإفصاحات النوعية التالية في تقرير الدعامة الثالثة لوصف أهدافها وسياساتها لإدارة المخاطر، وعلى وجه الخصوص (BCBS,2015A):

- كيف يحدد نموذج العمل ويتفاعل مع ملف تعريف المخاطر بشكل عام، وكيف يتفاعل ملف تعريف مخاطر البنك مع تحمل المخاطر التي وافق عليها المجلس.

<sup>A</sup> الأصول المرجحة بالمخاطر (Risk Weight Assests(RWA) هو مقياس تنظيمي يعدل قيمة الأصول، كما هو معترف بها في قائمة المركز المالي، ليعكس المستوى النسبي للمخاطر. ويستخدم هذا المقياس في حساب متطلبات رأس المال التنظيمي (LBS, 2017) Regulatory Capital Requirements.

- هيكل حوكمة المخاطر: المسؤوليات المنسوبة إلى البنك؛ العلاقات بين الهياكل المشاركة في عمليات إدارة المخاطر.
- النطاق والمميزات الرئيسية لنظم قياس المخاطر.
- وصف لعملية إعداد التقرير عن معلومات المخاطر المقدمة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا، ولا سيما نطاق اعداد التقرير عن التعرض للمخاطر ومحتواه الرئيسي.
- المعلومات النوعية عن اختبار الضغط<sup>٩</sup> Stress Testing.
- الاستراتيجيات والعمليات لإدارة المخاطر الناتجة عن نموذج أعمال البنك والتحوط منها وتخفيف حدتها وعمليات متابعة الفعالية المستمرة لعمليات التحوط والتخفيف.

### ٦-٣-٥ الإفصاح عن مخاطر الائتمان Credit Risk

تعتبر المعلومات التالية إضافة لمعلومات المخاطر الائتمانية العامة التي يتم الإفصاح عنها بموجب معلومات إدارة المخاطر العامة المطلوبة أعلاه:

أ- الإفصاحات النوعية: وتتضمن الإفصاح عن؛ نطاق وتعريف الديون المستحقة غير المدفوعة "المتأخرة عن السداد" و "التي انخفضت قيمتها" ، والمستخدمه للأغراض المحاسبية، وصف الأساليب المتبعة بالنسبة للمخصصات المحددة والعامة والطرق الإحصائية، شرح لسياسة إدارة المخاطر الائتمانية الخاصة بالبنك المرخص، (بنك الكويت المركزي، ٢٠١٤). كما يتم الإفصاح عن؛ مدى التعرضات المتأخرة (أكثر من ٩٠ يوماً) التي لا تعتبر منخفضة القيمة وأسباب ذلك، ووصف الطرق المستخدمة لإجراء اختبار إضمحلال القروض، وتوصيف الديون المعاد هيكلتها (BCBS,2018)، أسماء مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية The External Credit Assessment Institutions( ECAI) ووكالات الائتمان المصدر Export Credit Agencies (ECA) التي يستخدمها البنك، بالإضافة إلى أسباب أية تغييرات في هذا الجانب؛ وفئات الأصول التي يستخدم فيها كل من ECAI أو ECA ، محاكاة المقياس الأبجدي الرقمي لكل وكالة مستخدمة مع قائمة المخاطر (BCBS,2015A).

ب- الإفصاحات الكمية: وتتضمن الإفصاح كميأ عن؛ التوزيع الجغرافي للمبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان، توزيع التعرضات (Exposures) حسب نوع الصناعة، توزيع التعرضات حسب فئات

<sup>٩</sup> اختبارات الضغط Stress Testing: هي مجموعة من الأساليب والنماذج المختلفة التي تستخدمها البنوك لتقييم قدرتها على مواجهة المخاطر في ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة وذلك عن طريق افتراض حدوث صدمات مالية واقتصادية، ومن ثم قياس أثر هذه الصدمات Shocks على كفاية رأس المال، والربحية والسيولة للبنك المعنى ( IYER & SAHU,2018 )

الأصول أو أوزان المخاطر، وتوزيع التعرضات حسب المتبقى من تاريخ الاستحقاق التعاقدى  
(BCBS, 2018 and 2015A):Residual contractual maturity

بالإضافة إلى ماسبق، ووفقاً لطبيعة الأعمال الرئيسية أو المحفظة القياسية، ينبغي الإفصاح  
عن قيمة كل من: القروض المتدهورة المضمحلة Impaired Loans ، المخصصات المعدة  
لغرض معين وكذا المخصصات العامة، وقيمة المخصصات المعدة لغرض معين والقروض  
المعدومة خلال الفترة، القروض المتقدمة التي انتهى تاريخ استحقاقها، توزيع التعرضات التي تمت  
إعادة هيكلتها بين التعرض المنخفض القيمة أو التعرض غير المنخفض القيمة (BCBS, 2018  
and 2015A)، تسوية الفروقات في مخصصات القروض التي تم تخفيض قيمتها، مبلغ التعرضات  
الائتمانية لكل محفظة قياسية، ومبلغ التعرضات لكل محفظة قياسية بعد مخفضات المخاطر ومعامل  
التحويل الائتماني<sup>١</sup>، (بنك الكويت المركزي، ٢٠١٤).

### ٦-٣-٦ المعلومات المتعلقة بمخاطر ائتمان الطرف المقابل Counterparty credit risk

وتتضمن، بالإضافة إلى معلومات مخاطر الائتمان العامة المفصّل عنها ضمن معلومات إدارة  
المخاطر العامة والإفصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان المطلوبة أعلاه، مايلي:  
أ- المطلب العام للإفصاح النوعي المتعلق بالمشتقات والمخاطر الائتمانية للطرف المقابل،  
ويشمل ما يلي (BCBS, 2018 and 2015A): الطريقة المستخدمة لتخصيص رأس المال  
الاقتصادي وحدود الائتمان للتعرضات الائتمانية للطرف المقابل، السياسات المتعلقة بتأمين الضمان  
وتكوين الاحتياطيّات الائتمانية، السياسات المتعلقة بالمخاطر التي تنشأ عند الترابط العكسي  
لتعرضات المخاطر للطرف المقابل مع الجودة الائتمانية للطرف المقابل<sup>١</sup> Wrong Way Risk ،

<sup>١</sup> معامل التحويل الائتماني Credit Conversion Factor (CCF) : هو المعامل الذي يستخدم لتحويل المخاطر المرتبطة  
بالأصول خارج الميزانية Off-Balance Sheet Obligations ، الى مخاطر ائتمانية مكافئة للأصول داخل الميزانية، وذلك  
من خلال ضرب القيمة الاسمية للأصول خارج الميزانية في معامل تحويل الائتمان (Credit Conversion Factor CCF).  
وهناك أربعة معاملات تحويل (٠%، ٢٠%، ٥٠%، ١٠٠%). بعد ذلك يتم تصنيف هذه القيمة المعادلة وفقاً لأنواع المخاطر  
التي تم تصنيف البنود داخل الميزانية وفقاً لها . وباستخدام هذه التوجيهات، فإن التعرض للمخاطر من أصول خارج الميزانية  
يتحول إلى ما يقابله من مخاطر أصول داخل الميزانية، وبالتالي يمكن تحديد رأس المال المطلوب (البنك المركزي المصري، ج).  
<sup>١١</sup> خطر الإجهاد الخطأ Wrong way risk هو اتجاه (قابلية) كل من التعرض للمخاطر واحتمال التخلف عن السداد للزيادة في  
نفس الوقت (Turlakov, 2013). فعندما يزيد التعرض للمخاطر The exposure مع زيادة احتمال التخلف عن السداد the  
probability of default ، يقال أن هناك تبعية إيجابية. في هذه الحالة، يؤدي هيكل التجارة إلى "تفاقم" مخاطر الائتمان =

تأثير مبلغ الضمان المقدم من البنك عندما يواجه تخفيض تصنيفه الائتماني ، والإفصاح عن المعايير المعتمدة في احتساب مبلغ التعرض عند التخلف عن السداد Exposure at Default .

ب- الإفصاحات الكمية وتتضمن (بنك الكويت المركزي، ٢٠١٤؛ BCBS,2015A): إجمالي القيمة العادلة الموجبة للعقود والقيمة الحالية للتعرضات الائتمانية الصافية والضمان المحتفظ به، معاملات المشتقات الائتمانية التي تؤدي إلى تعرضات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل مقومة بالقيمة الإسمية، احتساب متطلبات رأسمال إضافية لتغطية مخاطر انخفاض القيمة السوقية لعقود المشتقات، واحتساب متطلبات رأس المال لتسوية تقييم الائتمان (CVA)<sup>١٢</sup>، وتحليل جميع أنواع الضمانات التي أفصحت عنها أو حصلت عليها من البنك المركزي لدعم أو تقليل التعرض لمخاطر الائتمان الخاصة بالطرف المقابل، وتوضيح مدى تعرض البنك لعمليات ائتمانية مشتقة مقسمة بين المشتقات المشتركة أو المبيعة.

### ٦-٣-٧ المعلومات المتعلقة بتخفيف مخاطر الائتمان Credit Risk Mitigation

أ- تشمل المتطلبات العامة للإفصاحات النوعية العامة الخاصة بتخفيف مخاطر الائتمان وفقاً للمنهج المعياري أو منهج IRB مايلى(بنك الكويت المركزي، ٢٠١٤؛ BCBS,2018 and 2015A: السياسات والآليات المتعلقة بالمقاصة (التصفية) بين البنود داخل وخارج الميزانية

=وبالتالي يسمى ذلك مخاطر الإتجاه الخطأ wrong-way risk. ومع ذلك، عندما يحدث العكس، وعندما ينخفض التعرض مع زيادة احتمال التخلف عن السداد، عادة ما يقال أن هناك تبعية سلبية، ويسمى هذا التأثير بمخاطر الاتجاه الصحيح Right-way risk (RWR)، حيث ينخفض حجم مخاطر الائتمان عندما يقترب الطرف المقابل من تعثر محتمل.

- كما يعرف (WWR) بأنه خطر أن يرتبط تعرض البنك لمخاطر الائتمان بصورة عكسية مع الجودة الائتمانية لأطرافه التجارية المقابلة. حيث يحدث خطر الإتجاه الخطأ (WWR) عندما يرتبط التعرض لمخاطر الطرف المقابل سلباً بجودة الائتمان لهذا الطرف المقابل . وينشأ ذلك عندما تزيد مخاطر التخلف عن السداد default risk والتعرض لمخاطر الائتمان credit exposure معاً. بينما يحدث خطر الإتجاه الصحيح عندما يرتبط التعرض لمخاطر الطرف المقابل إيجاباً بالجودة الائتمانية لذلك الطرف المقابل. يتم تصنيف Wrong way risk إلى نوعين: خطر الإتجاه الخطأ المحدد، ومخاطر الإتجاه الخطأ العامة. ويكون الخطر محدداً بسبب عوامل محددة للطرف المقابل: تخفيض التصنيف الائتماني، أرباح ضعيفة أو التقاضي . وتنشأ المخاطر العامة عندما يكون هناك ارتباط إيجابي كبير بين احتمالية تخلف الطرف المقابل وعوامل الاقتصاد الكلي : معدلات الفائدة ، والتضخم ، والنوتر السياسي في منطقة معينة ، وما إلى ذلك (Mosconi,2018).

<sup>١٢</sup> تسوية تقويم الائتمان (CVA) Credit valuation adjustment: هي تعديل لقيمة المشتقات (القيمة العادلة أو السعر) بسبب الخسارة المتوقعة من تعثر الطرف المقابل في المستقبل وعدم قدرته على السداد . ويعبر عن CVA بالفرق بين القيمة الخالية من المخاطر للمشتقات والقيمة الخطرة للمشتقات ( حيث يؤخذ في الحسبان تعثر للطرف المقابل) (Amster & Mogni, 2018; Mosconi,2018)

$$CVA = \Pi(t) - \Pi^{risky}$$

العمومية on-and off-balance sheet netting، سياسات وعمليات تقييم وإدارة الضمانات Collateral، وصف لأنواع الرئيسية للضمانات، وأنواع الكفلاء الأساسيون وملاءتهم الائتمانية، والمعلومات الخاصة بمخاطر التركيز (السوق أو الائتمان) ضمن التخفيف المتخذ.

ب- تشمل الإفصاحات الكمية المتعلقة بتخفيف مخاطر الائتمان على (بنك الكويت المركزي، ٢٠١٤): الإفصاح عن الضمانات المالية المؤهلة (بعد تطبيق الإستقطاعات) لكل محفظة من مخاطر الائتمان، والإفصاح عن إجمالي التعرضات المضمونة بكفالات / مشتقات مالية.

### ٦-٣-٨ الإفصاحات المتعلقة بالتوريق<sup>١٣</sup> Securitisation ( المدخل النمطي، ومدخل التصنيف الداخلي) (BCBS,2015A)

أ- تتضمن الإفصاحات النوعية المتعلقة بالتوريق: وصف لأهداف وسياسات إدارة المخاطر الخاصة بنشاط التوريق، وأهداف البنك فيما يتعلق بنشاط التوريق وإعادة التوريق، ودور البنك في عملية التوريق، وملخص عن سياسات البنك المحاسبية المتعلقة بأنشطة خاصة بالتوريق، وكيفية معاملة أنشطة التوريق كمبيعات أو تمويل. كما تشمل الإفصاحات النوعية على كيفية معالجة ربح عمليات التوريق، والافتراضات المعتمدة لتقييم الأرباح المحتفظ بها، وأسماء مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي التي تم الإعتماد عليها بشأن عمليات التوريق.

ب- تشمل الإفصاحات الكمية لأنشطة التوريق على: إجمالي تعرضات عمليات التوريق، ومبلغ الأصول التي تم الإعتراف بتدهورها وتم توريقها، وخسائر البنك المعترف بها خلال الفترة الحالية، تحليل تعرضات التوريق في دفتر التداول، تعرضات التوريق المعترف بها ومتطلبات رأس المال ذات الصلة والتي يربعاها البنك، تعرضات التوريق المعترف بها ومتطلبات رأس المال ذات الصلة، والتي يستثمر فيها البنك.

<sup>١٣</sup> تعرضات التوريق Securitisation Exposures : يعرف التوريق على أنه التخلص من القروض غير الجيدة وتحويلها إلى سندات قابلة للتداول، وتحقق عملية توريق الديون وتحويل الأصول المالية من البنوك إلى شركة التوريق ربحية أفضل للمؤسسة المصرفية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى التقليدية للبنك. وتعتبر سندات التوريق من المصادر التمويلية منخفضة التكلفة مقارنة بغيرها من مصادر التمويل التقليدية الأخرى، وذلك لأنه عادة يتم طرح سندات التوريق للبيع لشريحة كبيرة من المستثمرين، وبالتالي تتوزع مخاطر الائتمان على عدد أكبر من الدائنين . كما أن التوريق يساعد على تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للشركة منشئة محفظة التوريق نظراً لعدم اعتماد التوريق على التصنيف الائتماني للشركة، وإنما يتم إجراء التصنيف الائتماني لمحفظة التوريق بصورة مستقلة عن الشركة ذاتها، (عطا، ٢٠١٦).



### ٦-٣-٩ الإفصاحات المتعلقة بمخاطر السوق Market Risk

ينبغي الإفصاح عن المعلومات التالية المتعلقة بأسلوب قياس مخاطر السوق لأغراض كفاية رأس المال. وهي إفصاحات إضافية إلى معلومات مخاطر السوق العامة التي تم الإفصاح عنها بموجب المعلومات العامة لإدارة المخاطر المطلوبة أعلاه.

أ- تتضمن الإفصاحات النوعية: الإفصاح عن المحافظ الخاضعة للأسلوب النمطي وأسلوب النموذج الداخلي<sup>١٤</sup> (IMA) بشكل مستقل (بنك الكويت المركزي، ٢٠١٤)، وصف الأدوات المستخدمة لمتابعة وإدارة تعرضات المخاطر، مناقشات حول مخاطر الصرف الأجنبي، ومناقشة حول مخاطر السلع، ومناقشة حول مخاطر الأسهم (Jizi & Dixon, 2017) .

وبالنسبة لنماذج القيمة المعرضة للخطر<sup>١٥</sup> (VaR) ونماذج القيمة المعرضة للخطر المضغوطة Stressed VaR models، يجب على البنوك مراعاة مايلي (BCBS, 2015A) : وصف الأنشطة والمخاطر التي تغطيها نماذج VaR ونماذج VaR المضغوطة، وتحديد البنوك التابعة التي تستخدم النماذج، وصف عام لنموذجي Stressed VaR / VaR ، وكيفية تحديد فترة الاحتفاظ<sup>١٦</sup> بـ ١٠ أيام. أما البنوك التي تستخدم نماذج VaR المضغوطة، يتم الإفصاح عن فترة الضغط التي اختارها البنك وأساس الاختيار، وصف اختبارات الضغط المطبقة على المحفظة، وصف المنهج المستخدم للاختبار التطبيقي اللاحق (BCBS, 2015A) backtesting.

ب- تشمل الإفصاحات الكمية؛ مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر الأسهم، مخاطر أسعار الصرف الأجنبي، مخاطر السلع، وذلك بالنسبة للبنوك التي تستخدم الأسلوب النمطي لمتطلبات رأس المال. كما يتم الإفصاح عن قيم VaR وقيم VaR الناتجة عن اختبارات الضغط خلال فترة التقرير ونهايته، والقيم العليا والمتوسطة والدنيا للتغيرات في المتطلبات الرأسمالية للمخاطر خلال فترة التقرير ونهايته، المكاسب والخسائر الناتجة عن مقارنة تقديرات القيمة المعرضة للمخاطر VaR مع

<sup>14</sup> (IMA) : The Internal Models Approach for Trading Portfolios

<sup>15</sup> القيمة المعرضة للخطر (VaR): هي مقياس إحصائي للمخاطر، تعطى رقم واحد يمثل أكبر مبلغ من الخسارة إذا كانت ظروف السوق طبيعية خلال فترة معينة من الوقت، وعند مستوى ثقة معين (عادة ٩٥ ٪ أو ٩٩ ٪). أي أن أقصى خسارة للمحفظة أو الأداة المالية لن تكون أعلى من تقدير القيمة المعرضة للمخاطر. ويعنى تعريف القيمة المعرضة للمخاطر أنه من الضروري اختيار معلمتين، وهما فترة الاحتفاظ ومستوى الثقة (Adamko et al, 2015; Guharay et al. 2017; Vasileiou, 2017) ، فترة الاحتفاظ (Holding Period) : الفترة الزمنية التي يسمح لمؤسسة مالية بالاحتفاظ بأداة مالية لأغراض احتساب درجة الحساسية للتغير في السعر (بنك الكويت المركزي، ٢٠١٤).

النتائج المحققة وذلك بالنسبة لمحفظه المتاجرة بموجب أسلوب النموذج الداخلي IMA (بنك الكويت المركزي، ٢٠١٤ ؛ BCBS, 2015A).

### ٦-٣-١٠ الإفصاحات المتعلقة بمخاطر التشغيل Operational Disclosure

ينبغي تقديم الإفصاحات النوعية والكمية التالية فيما يتعلق بمخاطر التشغيل (البنك المركزي المصري، د؛ BCBS, 2018 and 2015A):

أ- تشمل الإفصاحات النوعية؛ سياسات وأطر ومبادئ إدارة المخاطر التشغيلية، هيكل وتنظيم إدارة المخاطر التشغيلية والرقابة عليها، نظام قياس المخاطر التشغيلية وكيفية الحد منها، نطاق واطار التقرير عن المخاطر التشغيلية لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة (BCBS, 2018 and 2015A). بالإضافة إلى ذلك، يتم الإفصاح عن مخاطر الموارد البشرية مثل عدم كفاءة الموظفين وممارسات العمل والسلامة في مكان العمل، والإفصاح عن مخاطر تعطل الأعمال التجارية وفشل النظام وأحداث مخاطر الغش الخارجية، والقصور في هيكل الرقابة الداخلية (Oluwagbemiga, 2014)

ب- الإفصاح الكمي: ينبغي الإفصاح عن الخسائر التشغيلية الإجمالية المتكبدة على مدى السنوات العشر الماضية. كما ينبغي الإفصاح عن مؤشر الأعمال (BI) ومكوناته الفرعية، والذي يفصح عن حساب رأس المال للمخاطر التشغيلية (البنك المركزي المصري، د؛ BCBS, 2018).

### ٦-٣-١١ الإفصاحات المتعلقة بمخاطر الرفع المالي Leverage Risk

تشمل الإفصاحات الكمية لمخاطر الرفع المالي<sup>١٧</sup> (BCBS 2018)؛ مقارنة موجزة بين الأصول المحاسبية ومقياس التعرض لنسبة الرفع المالي، عرض نموذج الإفصاح العام<sup>١٨</sup> لنسبة الرفع المالي.

<sup>١٧</sup> بما أن نسبة الرفع المالي هي مقياس إضافي مهم لمتطلبات رأس المال على أساس المخاطر، فقد وافقت اللجنة على أن تطبق نفس متطلبات الدعامه ٣ أيضاً على نسبة الرفع المالي. من أجل أن يفي البنك بهذا الشرط الإضافي، يجب على الأقل الإفصاح علناً عن ثلاثة بنود كل ثلاثة أشهر بصرف النظر عن تواتر نشر الفوائد المالية: البسط (الشريحة ١ من رأس المال)؛ المقام (مقياس التعرض Exposure Measure)؛ ونسبة الرفع المالي بموجب بازل III. وفقاً لبازل III يتم تعريف نسبة الرفع المالي على أنها مقياس رأس المال (البسط) مقسوماً على مقياس التعرض (المقام). كحد أدنى، يجب أن تكون هذه الإفصاحات على أساس ربع سنوي، جنباً إلى جنب مع أرقام الفصول الثلاثة السابقة. ومع ذلك، يجوز للبنوك، رهناً بموافقة إشرافية، استخدام حسابات أكثر تواتراً (مثل المتوسط اليومي أو الشهري)، طالما أنها تفعل ذلك باستمرار (BCBS, 2014 A)

<sup>١٨</sup> والذي يهدف إلى تقديم تحليل مفصل لمكونات مقام نسبة الرفع المالي، وكذلك معلومات عن نسبة الرفع المالي الفعلية والحد الأدنى من المتطلبات والإحتياجات.

## ٦-٣-١٢ الإفصاح عن مخاطر السيولة Liquidity Risk

أ- تشمل الإفصاحات النوعية؛ الدوافع الرئيسية لنتائج LCR ولصافى مصادر التمويل المستقر NSFR، وأى تطورات فى حساب LCR، NSFR مع مرور الوقت، التغييرات خلال الفترة وكذلك التغييرات بمرور الوقت، تركيز مصادر التمويل، التعرضات المشتقة والضمانات المحتملة، وصف لدرجة مركزية إدارة السيولة والتفاعل بين وحدات المجموعة، التدفقات الداخلة والخارجة الأخرى المستخدمة فى حساب LCR والتي لم يتم تسجيلها فى النموذج العام LCR والتي تعتبرها المؤسسة ذات صلة بملف السيولة الخاص بها (BCBS, 2015B). كما تشمل الإفصاحات النوعية أيضاً؛ حوكمة مخاطر السيولة<sup>١٩</sup>، إستراتيجية التمويل<sup>٢٠</sup>، أساليب الحد من مخاطر السيولة، وشرح لكيفية استخدام اختبار الضغط، وخطط تمويل الطوارئ، ودور لجنة الأصول والإلتزامات (Jizi & Dixon, 2017)

ب- تشمل الإفصاحات الكمية؛ الإفصاح عن المعلومات الكمية ل LCR ، و NSFR<sup>٢١</sup> من خلال النموذج العام الذى طورته اللجنة. أيضاً يتم الإفصاح عن؛ حدود مجمع الضمانات Collateral Pools، ومصادر التمويل، السيولة واحتياجات التمويل على مستوى الكيان والفروع الأجنبية والشركات التابعة، مع مراعاة القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية على قابلية تحويل السيولة، وبنود الميزانية العمومية وخارج الميزانية العمومية مقسمة حسب الإستحقاقات وفجوات السيولة الناتجة (BCBS, 2014B)

**ويخلص الباحث مما سبق، إلى أن الإفصاح القياسى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر** يشمل بنود الإفصاح الإلزامى والإختياري الكمية والنوعية ذات الصلة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، وذلك بالإعتماد على: المعايير المحاسبية (IFRS7)، قانون البنك المركزى والبنوك ولأحتتهما وتعديلاتهما، تعليمات البنك المركزى، الإصدارات الفنية (Basel, ISO) و خلاصة تجارب سابقة لبعض البنوك و خلاصة الدراسات السابقة. وتشمل بنود هذا الإفصاح المعلومات

<sup>١٩</sup> تشمل حوكمة مخاطر السيولة؛ تحمل المخاطر، هيكل ومسؤوليات إدارة مخاطر السيولة ، إعداد التقارير عن السيولة الداخلية، وتوصيل إستراتيجيات وسياسات وممارسات مخاطر السيولة عبر خطوط العمل ومع مجلس الإدارة (Jizi & Dixon, 2017)

<sup>٢٠</sup> بما فى ذلك السياسات المتعلقة بالتنوع فى مصادر التمويل ومدى أهليته ، وما إذا كانت إستراتيجية التمويل مركزية أم لا مركزية؛ <sup>٢١</sup> بالنسبة ل NSFR ، ينبغى أن يتم الإفصاح عن المعلومات الكمية المتعلقة بها وفقاً للنموذج العام الذى طورته اللجنة. يجب حساب معلومات NSFR على أساس مجمع وتقديمها بعملة واحدة . ويجب تقديم البيانات كملاحظات ربع سنوية. بالنسبة للبنوك التى تقدم تقارير نصف سنوية ، يجب التقرير عن NSFR لكل من الربيعين السابقين. بالنسبة للبنوك التى تقدم تقارير سنوية ، يجب التقرير عن NSFR للربع الرابع السابق (BCBS,2015B).

المتعلقة بهيكل رأس المال وكفاية رأس المال، وأهمية ربط الإفصاحات داخل الميزانية بنموذج الإفصاح العام عن كفاية رأس المال، المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان، مخاطر ائتمان الطرف المقابل، تخفيف مخاطر الائتمان، والمعلومات المتعلقة بالتوريق. وأيضاً الإفصاح الكمي والنوعي عن كل من؛ مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر الرفع المالي.

## ٦-٤ مفهوم ومقاييس قيمة البنك التجارى من منظور محاسبى

أشارت الهيئة العامة للرقابة المالية فى المعايير المصرية للتقييم المالى للمنشآت، الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بأن القيمة هى المقابل المالى المقدر كسعر عادل للمنشأة محل التقييم، ويكون هذا التقدير بناءً على مجموعة من الافتراضات المستقبلية يتم توظيفها وفقاً لأساليب التقييم المناسبة، وفى ضوء الغرض من التقييم. ويعتبر أهم تلك الافتراضات المستقبلية افتراض استمرارية المنشأة ككيان قائم، وأن يكون لهذا الكيان قدرة على توليد منافع مستقبلية من خلال الإستخدام الأمثل لأصوله (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٧).

وبشأن مقاييس قيمة البنك، فوفقاً للعديد من الدراسات (عبد الحليم، ٢٠١٨؛ طرخان، ٢٠١٧؛ Ayuba et al., 2019; El-Habashy, 2019 يمكن قياس قيمة الشركة بطرق مختلفة، فقد تستخدم مقاييس تعتمد على المعلومات المحاسبية فقط أو تعتمد على المعلومات المحاسبية والسوقية معاً.

ويعتمد مدخل التقييم المحاسبى على نماذج تقييم تعتمد على القيمة الدفترية لحقوق الملكية، نماذج تقييم تعتمد على القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح معاً (طرخان، ٢٠١٧؛ Masa'deh et al., 2015) ومن أهم هذه المقاييس؛ معدل العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على المبيعات (ROS)، العائد على رأس المال المستثمر<sup>٢٢</sup> Return on Capital Employed (ROCE).

وتعتمد المقاييس المستنده إلى السوق على استخدام الأسعار المعلنة بالسوق، بالإضافة إلى أية معلومات أخرى متاحة بالسوق وتخص أصولاً أو التزامات مماثلة أو مجموعة من الأصول أو

<sup>٢٢</sup> تعتبر هذه النسبة فى كثير من الأحيان بمثابة مؤشر أساسى لمستويات الربحية فى الشركة. وعادة ما يتم تعريفها على أنها حقوق الملكية، بالإضافة إلى القروض طويلة الأجل للشركة، لذلك، فإنها تنظر إلى كفاءة العمل ككل (Masa'deh et al., 2015).

مجموعة من الإلتزامات أو وحدة أعمال مماثلة. ومن أمثلة طرق القياس التي يتضمنها هذا المدخل: استخدام أسعار سوقية لأصول مماثلة في أسواق نشطة (مثل الأسعار السوقية لأراضى البناء) أو أسعار الأسهم الأكثر تداولاً في البورصة، (طلخان، ٢٠١٧). وتشير نسب السوق إلى مدى جودة أداء الشركة فيما يتعلق بسعر أسهمها والبنود الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الأرباح الموزعة وعدد الأسهم المصدرة. وتتضمن النسب القائمة على السوق مايلي (Robayany & Augustine, 2015; Masa'deh et al., 2019):

أ- نسبة السعر إلى الأرباح (P/ E): وهي مقياس لثقة السوق في أسهم الشركة. والطريقة الشائعة لحساب النسبة (بقسمة سعر السوق على نصيب السهم من الأرباح). من المعروف أنه كلما ارتفعت نسبة السعر إلى الأرباح ، كلما كانت توقعات الربحية المستقبلية للشركة أفضل. ومع ذلك، على الرغم من أن نسبة السعر إلى الربح فعالة، حيث لا يحتاج المحللون إلى حساب القيمة أو توقع الأرباح ، إلا أنها تخلق اختلالاً في التقييم لأنها تقسم أسعار الأسهم التي تعكس القيمة الحالية للأرباح المستقبلية على الأرباح التاريخية.

ب- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MTB): استخدم بعض الباحثين نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية كمقياس لأداء السوق. ويتم حساب النسبة عن طريق قسمة القيمة السوقية لحقوق الملكية على القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

ج- التدفق النقدي للسهم Cash Flow per Share : يستخدم بعض المحللين نسبة التدفق النقدي للسهم (المعروف أيضاً باسم التدفق النقدي إلى النفقات الرأسمالية). تفحص هذه النسبة النقدية (الربح) التي يتم إنشاؤها لكل سهم في الشركة لتغطية النفقات الرأسمالية وتوزيعات الأرباح.

ويتم حساب التدفق النقدي للسهم الواحد باستخدام المعادلة التالية:

التدفق النقدي للسهم = (النقدية من الأنشطة التشغيلية / عدد الأسهم العادية المصدرة)

د- مقياس Tobin's Q

Tobin's Q أو نسبة Q أو نظرية Q هي النسبة أو النظرية التي قدمها جيمس توبين في عام ١٩٦٩ لأول مرة. جيمس توبين هو خبير اقتصادى أمريكى فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد من خلال فرضيته، وينبغى أن تكون القيمة السوقية للشركة هي نفس تكلفة استبدال أصول الشركة . تعنى انخفاض قيمة النسبة (بين ٠ و ١) أن تكلفة استبدال أصول الشركة أكبر من قيمة أسهمها. وهذا يعنى أن أسهم الشركة مقومة بأقل من قيمتها، هذه الحالة تعنى فشل الإدارة في إدارة أصول الشركة، مما تسبب في انخفاض نمو الاستثمار المحتمل. إذا كانت  $Tobin's q = 1$  هذا يعنى أن الأسهم

في المتوسط. وهذا يعني أن الإدارة راكدة في إدارة أصولها ولا يتطور نمو الاستثمار المحتمل. من ناحية أخرى، تشير النسبة التي تزيد عن ١ إلى أن سعر سهم الشركة أعلى من تكلفة استبدال الأصول، مما يعني ضمناً أن سعر السهم مبالغ فيه، أي أن الإدارة ناجحة في إدارة أصول الشركة.

واتجهت العديد من الدراسات (Robayany & Augustine, 2019; Ayuba et al., 2019; El-Habashy, 2019; Iswajuni et al., 2018) إلى استخدام مقياس Tobin's Q لقياس قيمة الشركة. حيث يتفق (عبد الحليم، ٢٠١٨؛ نويجي، ٢٠١٧) على أن مقياس Tobin's Q هو المقياس الأنسب لقياس قيمة الشركة، إذ يتم الإعتماد على الأسعار السوقية للأسهم، وهو ما يمثل تقييم المستثمرين للشركة. كما أن هذا المقياس يعد أفضل من المقاييس التشغيلية والتي تقيس ربحية وأداء الشركات، لأنه مقياس طويل الأجل، ويعتمد حسابه على بيانات حالية فعلية لا تتطلب تقديراً مما يقلل من أخطاء التقدير ويزيد من دقة القياس. وعلى الرغم من اختلاف الدراسات فيما بينها في كيفية قياس قيمة الشركة باستخدام هذا المقياس. إلا أن الصيغة الأكثر شيوعاً لإحتساب Tobin's Q كالتالي:

**قيمة الشركة (Tobin's Q) = القيمة السوقية لحقوق الملكية + قيمة الالتزامات / إجمالي قيمة الأصول**

ومما سبق يخلص الباحث إلى أنه على الرغم من تعدد طرق قياس قيمة الشركة، سواء المعتمده على المعلومات المحاسبية فقط أو المعتمده على السوق، إلا أن مقياس Tobin's Q يعتبر هو أفضل هذه المقاييس، لأنه لا يقتصر على المعلومات المحاسبية فقط، بل يأخذ في الاعتبار المعلومات المحاسبية والسوقية معاً.

## ٦-٥ تحليل العلاقة بين مستوى الإفصاح الفعلي عن كفاية رأس المال وإدارة

### المخاطر ذات الصلة وقيمة البنك التجاري واشتقاق الفرض الرئيسي للبحث

اتفقت بعض الدراسات (Ndedi & Ketuma, 2015; Šútorová & Teplý, 2014; Gual, 2012) على وجود تأثير كبير لمعايير بازل III على أداء البنوك التجارية، فقد تلجأ البنوك لرفع أسعار الفائدة على القروض والحد من الإقراض لتلبية تكلفة الزيادة في رأس المال، مما سيكون له بالغ الأثر على الميزانية العمومية وصافي الدخل، خاصة في الفترة الانتقالية لتنفيذ معايير بازل III. كما أن زيادة الأصول المرجحة من خلال زيادة المحفظة الائتمانية سيؤدي إلى انخفاض التصنيف الائتماني من جانب وكالات التصنيف. وقد تلجأ البنوك إلى تقليل المخاطر الإجمالية

للمحافظة الائتمانية لتعويض الزيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر، من خلال إعادة تخصيص جزء من محافظها الائتمانية، وتقليل نسبة توزيعات الأرباح. الأمر الذي بدوره يؤثر سلباً على قيمة أسهم البنوك من خلال انخفاض القيمة السوقية لهذه البنوك.

وعلى العكس من ذلك، فقد اتفقت دراسات أخرى (Giordana & Schumacher, 2017; Knevels, 2014) على وجود تأثير إيجابي لإتقافية بازل III فيما يتعلق برأس المال والسيولة، على العائدات غير العادية التراكمية للبنوك. كما أن مقررات بازل III ستقلل من مخاطر التخلف عن السداد المصرفي وتحسن السلامة المالية للقطاع المصرفي.

وفي البيئة المصرية، وبالتطبيق على البنوك المقيدة بالبورصة، توصلت دراسة الصعيدي (٢٠١٦) إلى وجود تأثير إيجابي لمعايير بازل III على جودة التقارير المالية ممثلة في زيادة نسبة صافي الدخل التشغيلي إلى اجمالي الأصول، وتخفيض المستحقات الكالية. كذلك وجود تأثير إيجابي لهذه المعايير على قيمة البنوك المسجلة ممثلة في زيادة قيمة (Tobin's Q) وزيادة القيمة السوقية لأسهم تلك البنوك. وأن التفاعل بين معايير بازل III وقيمة البنك يزيد مع الأثر الإيجابي لتلك المعايير على جودة التقارير المالية.

وفيما يتعلق بالدعامة الثالثة من بازل III والمتعلقة بالإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر بصفة خاصة، فعلى الرغم من أن الإفصاح عن المخاطر وكفاية رأس المال حظى باهتمام كبير على وجه الخصوص بعد انهيار العديد من الشركات Enron و Worldcom والأزمة المالية في ٢٠٠٧-٢٠٠٩ (Nahar et al., 2016A)، إلا أن مصطلح "المخاطرة" يبدو لأغلبية الأفراد على أنه "أخبار سيئة". لذلك فإن العديد من البنوك لا تزال مترددة في التقرير عن هذه القضايا، بغض النظر عن الطلب المتزايد على الإفصاح عن هذه المعلومات، لسببين رئيسيين. الأول، أنه في الواقع، يمكن اعتبار معلومات المخاطر ورأس المال حساسة، بمعنى أنها يمكن أن تمثل قيمة محتملة للمنافسين، مما يقلل من ربحيتها ومزاياها التنافسية (Rezaee & Tuo, 2017; Aryani, 2015). الثاني، أنه على الرغم من أن المعلومات المستقبلية تعتبر ذات أهمية لأصحاب المصلحة لاتخاذ القرار، إلا أنه يمكن أن تكون هذه المعلومات غير موثوق فيها، وبالتالي قد تكون سبباً للدعوى المحتملة من المستثمرين الذين قرروا الإعتماد على هذه المعلومات (Farahat, 2016). ولذلك يعتقد معدو التقرير أن مثل هذا الإفصاح قد يكون له تأثير سلبي على سعر سهم البنك.

على الجانب الآخر، تزيد المنافع التي تعود على البنك، مقارنة بالتكاليف، نظير قيامه بالإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، فاستناداً إلى كل من النظرية المالية Financial theory ونظرية التمويل Finance Theory، نظرية احتياجات رأس المال<sup>٢٣</sup>، يؤدي الإفصاح عن المزيد من المعلومات إلى زيادة قيمة البنك. وأحد الحوافز الهامة للإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة هو عواقب تكلفة رأس المال. حيث أن الإفصاح يؤدي إلى زيادة قيمة البنك، إما عن طريق تخفيض تكلفة رأس المال على التمويل الخارجي أو زيادة التدفقات النقدية إلى مساهمي البنك، أو كليهما.

كما أن ارتفاع مستوى الإفصاح يقلل من تقلبات الأسهم Volatility in Stocks، وهو الأمر الذي يدفع المستثمرين إلى خفض تقديرهم لمستوى المخاطر، ومن ثم تخفيض معدل العائد المطلوب عند شراء أسهم البنك (Al-Maghzom et al.,2016A; Vennet & Meulman, 2016; Zer, 2015; Elshandidy, 2011).

ومن المرجح أن البنوك المدرجة في البورصة، بالمقارنة مع البنوك غير المدرجة، يكون لديها مستوى أعلى من الإفصاح بسبب تعرضها لمزيد من الفحص العام الدقيق. ففي أسواق رأس المال، تحاول البنوك زيادة رأس المال بأقل تكلفة ممكنة. في مثل هذه الحالات، تكون البنوك متحمسة للإفصاح عن المعلومات في تقاريرها المالية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يقلل من مخاطر المعلومات، مما يسمح بإجتذاب حملة الأسهم (رأس المال) بتكلفة أقل، وهو الأمر الذي بدوره يؤدي إلى تحسين العائد في مقابل المخاطر (Farahat,2016; Nahar et al.,2016A; Hassan, 2014; Barth et al.,2013).

ويؤكد (Caruana (2011) أن الإفصاح ضروري ليس فقط لأن الظروف الاقتصادية تتغير باستمرار وهناك اضطراب اقتصادي، ومن ثم يحتاج المستثمرون إلى الإفصاح عن المعلومات الدقيقة المتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر للنظر فيها قبل إصدار حكم لأغراض قرارات مالية جيدة، ولكن أيضاً لأنه أمر جيد للهيئات التنظيمية والإشرافية على البنوك من أجل إنشاء نظام مالي مستقر.

<sup>٢٣</sup> وفقاً لنظرية الحاجة إلى رأس المال Capital need theory، فالهدف الرئيسي للإفصاح هو حاجة الشركة إلى زيادة رأس المال بأقل تكلفة.



ولذلك أشارت ورشة العمل المعنية بالإفصاح المعزز في المملكة المتحدة عام ٢٠١٢ The Enhanced Disclosure Task Force (2012) UK's أن المعلومات الواردة في تقرير الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر تتيح معلومات عن التمويل المصرفي، والتي تكون ذات صلة بتقدير التدفقات النقدية وتقييم الأسهم. لذلك يتوقع أن تزداد المعلوماتية في أبحاث المحللين بعد اعتماد تقرير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر، وهو الأمر الذي بدوره يؤدي إلى زيادة في رد فعل السوق تجاه أبحاث وتنبؤات المحللين.

وهذا ما أكدته دراسة (Niessen-Ruenzi et al. (2015 حيث توصلت إلى انخفاض تشتت توقعات المحللين بعد اصدار تقرير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر (الدعامة الثالثة)، وبالتالي أصبحت التنبؤات الخاصة بالمحللين الماليين أكثر دقة بعد اعتماد تقرير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر من قبل البنوك.

كما يعزز الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة مفهوم حماية المستثمرين بشكل فعال، فهو يوفر معلومات عملية مستقبلية - Practical Looking - Forward Information، كما يطلعهم على المشاكل والتهديدات التي تواجه البنك، ومن ثم يمكن أن تؤدي وظيفة الإنذار المبكر لهم. من ناحية أخرى يمكن أن يساعد الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على تحسين إدارة المخاطر، فالبنوك التي تتبنى منهجاً قوياً ودقيقاً لإعداد تقارير عن كفاية رأس المال والمخاطر تكون أكثر قدرة على تحسين إدارة المخاطر (Farahat, 2016; Hassan, 2014).

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإفصاح عن أداء البنك يمكن أن يقلل من حدوث الإهمال الذي يمكن أن يؤدي إلى فشل البنوك أو الفشل في المستقبل، حيث يساعد الإفصاح في الحد من عدم التأكد وانخفاض تقدير المخاطر وبالتالي خفض متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر. فضلاً عن أن البنوك التي تقوم بالتقرير عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة بوضوح مع الظروف الماليه، لا تسهل فقط على المشرفين متابعتها والرقابة عليها، لكن أيضاً لضمان أن المستثمرين والمودعين يشعرون بالأمان والثقة (Abdel-Azim&Abdelmoniem,2015; Aryani,2015).

واستناداً إلى نظرية أصحاب المصلحة، فإن البنك له علاقة ليس فقط مع المساهمين، ولكن أيضاً مع الدائنين والمقترضين، ولذلك يواجه البنك بمشاكل وكالة أكثر تعقيداً تتمثل في عدم تماثل



المخاطر يمنع المبالغة في تقدير أسعار الأسهم والذي بدوره يمنع الإضرار بسمعة البنك وبقاء الأعمال على المدى الطويل (Farahat, 2016; Hassan, 2014).

ونظراً لأن التقارير المالية توفر معلومات أساسية للمستثمرين قبل أن تقرر شراء أو بيع الأسهم، فإن البنك ذات الوضع المالي المباشر من المرجح أن يرى ارتفاعاً في أسعار أسهمه، حيث تعطى هذه المعلومات إشارة ايجابية للمساهمين. في حين أنه عندما تكون المعلومات سلبية، فإن سعر السهم سيقدم إشارة سلبية إلى المساهم وهو الأمر الذي بدوره يؤثر سلباً على قيمة البنك. ولذلك ووفقاً لنظرية الإشارة، فإن الإفصاح يوصل معلومات لها مقدرة تقييمية Value Relevance للمستثمرين، فمن خلاله يعطى البنك إشارات إلى أصحاب المصلحة من أجل تعزيز قيمتها (Aryani, 2015).

وهذا ما أكدته أيضاً نتائج دراسة (Jizi & Dixon (2017)، والتي توصلت إلى أن البنوك التي تفصح عن محتوى أفضل لمعلومات كفاية رأس المال وإدارة المخاطر تزود المستثمرين بالمعلومات اللازمة لتقييم أصولهم المالية، مما يقلل من حالة عدم التأكد فيما يتعلق ببيئة المخاطر الخاصة بهم وتعزيز القدرة على متابعة ممارسات الإدارة. الأمر الذي انعكس في أسعار الأسهم، وأدى إلى تحسين إجمالي عائد الاستثمار. ثانياً، أشارت النتائج إلى أن المحتوى الشامل للإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة تم تقييمه من قبل المستثمرين ونقل ثقة أعلى، وهو ما أدى إلى تقليل التقلبات في عوائد الأسهم للعام التالي.

وبتحليل العلاقة التآثرية بين الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة وبين قيمة البنك، يتضح اتفاق الكثير من الدراسات السابقة<sup>٢٥</sup> (Jizi & Dixon, 2017; Dignah et al., 2017; Kakanda, 2017; Al-Mghzom et al., 2016; Zer, 2015; Niessen-al., 2017; Ruenzi et al., 2015; Louhichi & Zreik, 2015; Oyerogba, 2014) على وجود تأثير ايجابي للإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على قيمة البنوك. فالبنوك التي تفصح عن المزيد من المعلومات ذات الصلة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر يزداد أسعار

<sup>٢٥</sup> نظراً لندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية بصفة عامة، والبنوك بصفة خاصة، اعتمد الباحث على كثير من الدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح عن إدارة المخاطر في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة، نظراً لوجود مخاطر متشابهة بين البنوك وهذه الشركات أهمها المخاطر السوقية، المخاطر التشغيلية المتمثلة في مخاطر الصناعة (المنافسة)، ومخاطر التسويق، مخاطر علاقات ورضا العملاء، مخاطر الكفاءة والأداء (Alzead, 2017)

اسهمها مقارنة بالبنوك الأقل افصاحاً. فبناءً على نظريتي الإشارة والوكالة، يكون لدى البنوك حافز للإفصاح اختياريًا عن مزيد من المعلومات للمستثمرين حول كفاية رأس المال وإدارة المخاطر من أجل الحد من عدم تماثل المعلومات، وتخفيض كل من تكاليف الوكالة وتكلفة رأس المال، وأيضاً الإشارة إلى جودة إدارة المخاطر، وأخيراً الإشارة إلى أن البنوك قادرة على حماية وخلق قيمة للمستثمرين.

وقد اختلفت بعض الدراسات السابقة (Robayany& Augustine, 2019; Alzead,2017; Kamaruzaman et al., 2019) مع الدراسات سالفة الذكر؛ حيث توصلت لوجود تأثير سلبي للإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر على أداء وقيمة البنك. وقد يرجع سبب ذلك إلى عدم قدرة البنوك على وصف معلومات المخاطر في التقارير المالية بوضوح، فقد يأخذ المدير بعين الإعتبار عواقب هذا الإفصاح مثل التكلفة التي تفوق المنافع، والكشف عن استراتيجياتهم. وبالتالي يتلقى أصحاب المصلحة معلومات غير كاملة لا تلبى ما يحتاجون إليه .

ويخلص الباحث - من تتبع التطور التاريخي للدراسات السابقة في مجال العلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة وقيمة البنك - إلى حداثة الدراسات الأجنبية (Santos & Coelho, 2018; Malafrente et al.,2018; Bravo, 2017; Jizi & Dixon, 2017; Dignah et al.,2017; Zer, 2015; Niessen-Ruenzi et al., 2015; Louhichi & Zreik, 2015) في الدول المتقدمة وتحديداً الولايات المتحدة، والبرازيل، وأستراليا، وفرنسا، وآسيا، وكذلك في الدول النامية(ماليزيا ، إندونيسيا، السعودية، نيجيريا) (Kamaruzaman et al., 2019; Robayany & Augustine, 2019; Alzead, 2017 ; Kakanda, 2017; Al-Mghzom et al., 2016)

ويلاحظ الباحث اتفاق بعض الدراسات (Jizi & Dixon, 2017; Dignah et al.,2017; Kakanda, 2017; Al-Mghzom et al., 2016; Zer, 2015; Niessen-Ruenzi et al., 2015) من حيث مجال التطبيق على الرغم من اختلاف بيئة التطبيق؛ حيث تم التطبيق على جميع البنوك المقيدة بالبورصة.

بينما اختلفت البعض الآخر (Robayany & Augustine, 2019; Kamaruzaman et al., 2019 ; Santos & Coelho, 2018; Malafrente et al.,2018; Alzead, 2017 ; Bravo, 2017; Louhichi & Zreik, 2015; Oyerogba, 2014) مع الدراسات سالفة

الذكر من حيث مجال التطبيق وبيئة التطبيق؛ حيث تمت على الشركات المقيدة بالبورصة مستبعدة القطاع المالي، لاختلاف طبيعة نشاطه، وإطار إعداد التقارير الخاص بهه.

كما اتفقت بعض الدراسات (Kakanda, 2017, Oyerogba, 2014) من حيث بيئة التطبيق واختلفت من حيث مجال التطبيق ، حيث تم التطبيق على البنوك أو الشركات المقيدة ببورصة نيجيريا. وبالمثل (Alzead, 2017 ; Al-Mghzom et al., 2016) حيث تم التطبيق على البنوك أو الشركات فى السعودية. وأيضاً (Zer, 2017; Bravo, 2017; Jizi & Dixon, 2017; Louhichi & Zreik, 2015) حيث تم التطبيق على البنوك أو الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية.

وبتحليل الدراسات السابقة، سواء التى تمت فى الدول المتقدمة، مثل (Santos & Coelho, 2018; Jizi & Dixon, 2017; Dignah et al., 2017; Zer, 2015; Niessen-Ruenzi, 2015; Louhichi & Zreik, 2015; et al., 2015) أو التى تمت فى الدول النامية، مثل (Kamaruzaman et al., 2019; Robayany & Augustine, 2019; Alzead, 2016) Kakanda, 2017; Al-Mghzom et al., 2016) يتضح: اتفاقها منهجياً، حيث اتبعت المنهج التطبيقي القائم على تحليل المحتوى للقوائم المالية لإستخراج وقياس قيم المتغيرات، ثم اختبرت العلاقات التأثيرية بينهما بإستخدام نماذج تحليل الإنحدار فى غالبيتها، وهو الأمر الذى يبرر توجه الباحث فى اختياره للمنهج التطبيقي لاختبار العلاقة التأثيرية محل الدراسة؛ باعتبارها المنهجية الأكثر ملاءمةً لذلك.

وبناءً على ذلك يعتقد الباحث بإمكانية تأثير مستوى الإفصاح الفعلى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، على قيمة البنوك التجارية فى مصر. ونتيجة لتضارب نتائج الدراسات السابقة بشأن اتجاه العلاقة التأثيرية محل الدراسة، ما بين تأثير إيجابى أو سلبى، باختلاف بيئة التطبيق أو مجال التطبيق، فىرى الباحث أنه من المنطقى الإكتفاء بالتحقق من مدى وجود العلاقة التأثيرية فى صناعة البنوك المصرية دون تبنى إتجاه محدد لتلك العلاقة، وعليه فىمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث كما يلي:

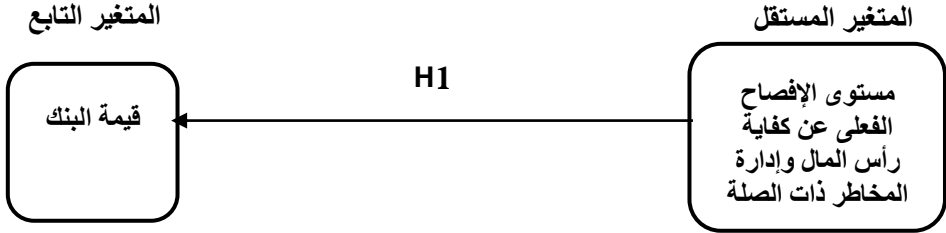
**H1: يؤثر مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية الفعلى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على قيمتها**

## ٦-٦ نموذج ومنهجية البحث

يعرض الباحث في هذه الجزئية إلى نموذج البحث ومنهجيته كما يلي:

### ٦-٦-١ نموذج البحث

بناءً على فرض البحث يمكن اشتقاق نموذج البحث على النحو التالي:



### ٦-٦-٢ منهجية البحث

يتناول الباحث في هذه الجزئية منهجية البحث لاختبار فرض الدراسة، وذلك من خلال تناول كل من؛ أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، قياس وتوصيف متغيرات الدراسة، ونتائج اختبار فرض الدراسة، وذلك على النحو التالي:

#### ٦-٦-٢-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث من خلال إيجاد دليل عملي في بيئة الممارسة المهنية المصرية على وجود علاقة تأثيرية بين مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية الفعلى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة وقيمة هذه البنوك (Zer,2015; Aryani,2015).

#### ٦-٦-٢-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع، ومن ثم عينة، الدراسة من كل البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٩، قياساً على (Nahar et al., 2016A; Aryani, 2015; Zer, 2015).<sup>٢٦</sup>

وبلغ عدد البنوك محل الدراسة (١٤ بنكاً)، بحجم مشاهدات (١١٧) مشاهدة. حيث يتبع الباحث مدخل Firm-Year-Observation؛ قياساً على (طلخان، ٢٠١٧؛ Okolie, 2014).

<sup>٢٦</sup> تم استبعاد مشاهدات البنوك التي لم يتمكن الباحث من الحصول على القوائم المالية لها، أو أسعار أسهمها، خلال فترة الدراسة، وكذا البنوك التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية

## ٦-٦-٢-٣ أدوات وإجراءات الدراسة

تشمل أدوات الدراسة كلاً من موقع مباشر مصر وموقع البورصة المصرية للحصول على سعر الإقفال المنشور لبنوك العينة، والتقارير المالية المنشورة المعتمدة من مراقب الحسابات متضمنة تقارير مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مؤشر الإفصاح القياسى وتحليل المحتوى، وأخيراً الإعتقاد على النماذج الرياضية والإحصائية (على، ٢٠١٨؛ السيد، ٢٠١٧).

أما إجراءات الدراسة فتتضمن؛ احتساب قيمة البنك لكل مشاهدة باستخدام نموذج Tobin's Q، وتم الحصول على درجة، أو مستوى، الإفصاح الفعلى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة من خلال قسمة بنود الإفصاح الفعلية، التى تم الحصول عليها من تحليل المحتوى للتقارير المالية المنشورة، على مؤشر الممارسات القياسية للإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، والمشتق من الدراسة النظرية. تم حساب كل من المتغير المستقل والمتغير التابع وصولاً إلى مصفوفة فى شكل جداول إلكترونية باستخدام برنامج Microsoft Excel تتضمن إسم البنك، عدد السنوات، قيمة كلاً من المتغير المستقل والمتغير التابع. بعد ذلك، يتم إجراء التحليل الإحصائى من خلال تشغيل نموذج الإنحدار البسيط، قياساً على السيد (٢٠١٧).

## ٦-٦-٢-٤ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

بالرجوع إلى فرض الدراسة، فقد تم توصيف متغيرى الدراسة وقياسيا كما هو موضح فى الجدول التالى:

## جدول ٢: توصيف وقياس متغيري الدراسة

المتغير	نوعه	توصيفه	قياسه	المرجع
١- مستوى الإفصاح الفعلي عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة Capital Adequacy Disclosure (CAD)	مستقل	درجة إفصاح البنوك التجارية عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة (مخاطر الائتمان، السوق، التشغيل، السيولة، الرفع المالي)، وقد تكون في صورة كمية أو نوعية	من خلال قسمة عدد بنود كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة التي تم الإفصاح عنها فعلياً على إجمالي بنود الإفصاح القياسي عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة وفقاً لبازل III	(Ibrahim et al., 2019; Hassan, 2014; Zer, 2015; Vennet Meuleman, & 2016; Nahar et al., 2016)
٢- قيمة البنك Firm Value (FV)	تابع	المقابل المالي المقدر كسعر عادل للمنشأة محل التقييم	بنسبة Tobins Q = (إجمالي الإلتزامات + القيمة السوقية لحقوق الملكية) // القيمة الدفترية لإجمالي الأصول . ويتم الإعتماد على سعر الإقفال في يوم العمل التالي لتاريخ تقرير مراقب الحسابات.	(طلخان، ٢٠١٧، Aryani, ٢٠١٥، رميلي، 2015)

## ٦-٢-٥ تحليل النتائج واختبار فرض الدراسة

## أ- أدوات التحليل الإحصائي

تم استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة كالوسط الحسابي والانحراف المعياري. ولإختبار الفرض الرئيسي الأول (H1) تم الإعتماد على نموذج الإنحدار البسيط. وقد تم تشغيل نموذج الإنحدار باستخدام برنامج STATA الإصدار رقم (14.2) والمناسب لتشغيل Panel Data (خضر، ٢٠٢٠)

## ب- الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics

تستخدم الإحصاءات الوصفية لوصف الملامح الأساسية لبيانات الدراسة. ويعرض الجدول رقم (٢) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

## جدول ٣: نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
FV1_	117	1.107597	.315947	.9248368	3.80996
CAD	117	43.60684	17.89912	7	66



يتضح من هذا الجدول أن عدد المشاهدات الداخلة في التحليل ١١٧ مشاهد (N)، كما تشير الإحصاءات الوصفية إلى أن مستوى (درجة) الإفصاح الفعلى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر (CAD) يبلغ في المتوسط (٤٣.٦٠٦٨) وبمدى يتراوح بين ٧، ٦٦ وإنحراف معياري (١٧.٨٩) وهو مايعنى أن هناك إختلافاً بين بنوك العينة في مستوى الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر.

### ج- نتيجة إختبار فرض البحث (H1):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية الفعلى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة يؤثر على قيمتها. ولإختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:

H0: لا يؤثر مستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية الفعلى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على قيمتها.

وتم اختياره اعتماداً على نموذج الانحدار الخطى البسيط، وفق المعادلة التالية:

$$FV_{it} = \beta_0 + \beta_1 CAD_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: (FV) قيمة البنك (i) في السنة (t)، (CAD): مستوى الإفصاح الفعلى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة. وسيتم قبول أو رفض هذا الفرض بناءً على معنوية متغير CAD.

وفيما يلي توضيح لنتائج اختبار فرض البحث(H1):

### جدول ٤: نتيجة إختبار فرض البحث (H1)

Model	B	Z	Sig
Constant	1.37	17.78	0.000
CAD	-.01	-4.29	0.000
R2		0.10	
إحصائية Chi <sup>2</sup>		18.39	
Sig(Chi <sup>2</sup> )		0.0000	

وبالنظر لهذا الجدول، يتضح زيادة القيمة المحسوبة لإحصائية Chi<sup>2</sup> (18.39) عن قيمتها الجدولية<sup>٢٧</sup> (3.841) وهو مايشير لمعنوية النموذج (Sig=0.000)، ومن ثم صلاحيته لإختبار

<sup>٢٧</sup> تم إستخراج القيمة الجدولية لإحصائية Chi<sup>2</sup> من جدول توزيع Chi<sup>2</sup> بدرجات حرية (عدد المتغيرات المستقلة أو عدد معاملات النموذج) وذلك عند مستوى معنوية p. value (٠.٠٥) أو ما يطلق عليه Sig، ويعرف على أنه أصغر قيمة لرفض فرض العدم=

العلاقة محل الدراسة. وأن قيمة معامل التحديد  $R^2$  كانت (0.10) وهو ما يشير إلى قدرة الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على تفسير ١٠% من إجمالي التغيرات في قيمة البنك، وترجع بقية النسبة إلى الخطأ العشوائي. وتحليل معاملات الإنحدار، يتبين وجود تأثير سلبي ومعنوي للإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على قيمة البنك، بمقدار (-0.01). وذلك عند قيمة احتمالية (0.000). وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير لمستوى إفصاح البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية الفعلية عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على قيمتها، ومن ثم قبول الفرض الرئيسي (H1).

وتتناقض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة مثل (Dignah et al., 2017; Jizi & Dixon, 2017; Al-Mghzom et., 2016; Abdel-Azim & (2015), Zer, 2015; Aryani, 2015; Abdelmoniem, 2015)، التي اتفقت على وجود تأثير إيجابي معنوي للإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر ذات الصلة على سعر سهم البنك ومن ثم قيمته. ويرى الباحث أن هذا التأثير السلبي منطقي، نظراً لأن السوق المصري سوق غير كفء حيث أن سعر سهم البنك (قيمة البنك) في البيئة المصرية لا يتحدد بمستوى الإفصاح غير المالي بشكل عام، ولا بالإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر بشكل خاص، وإنما يتحدد على أساس عدد كبير من العوامل أهمها الربحية، توزيعات الأسهم، معدل القروض المتعثرة. أضف إلى ذلك أنه نتيجة لمحاولة إلتزام جميع البنوك المقيدة بالبورصة بنموذج الإفصاح المنصوص عليه في قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية، فقد تقارب مستوى الإفصاح بين جميع البنوك المقيدة بدرجة كبيرة جداً، وأن هذه العلاقة المعنوية ترجع إلى إختلاف مستوى الإفصاح لجميع البنوك المقيدة قبل عام ٢٠١٠ وبعد عام ٢٠١٠، حيث تزايدت درجة الإفصاح بدرجة كبيرة بعد ٢٠١٠ خاصة بعد الإلتزام بتطبيق بازل II ثم البدء في تطبيق بازل III ابتداءً من ٢٠١٦.

## ٦-٧ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة واختبار تأثير مستوى الإفصاح الفعلية عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، وفقاً لمقررات بازل III، على القيمة الفعلية للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.

= يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، عند مستوى ثقة (1- p.value)، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية  $\chi^2$  أكبر من، أو تساوى، القيمة الجدولية. يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والعكس صحيح. وبالتطبيق على الوضع الحالي كانت درجات الحرية (1)، ومستوى المعنوية (0.005) (سعيد، ٢٠٢٠).

**وبشأن نتائج البحث،** فقد خلص الباحث على مستوى الدراسة النظرية إلى أن الإفصاح القياسى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة يشمل مايجب الإفصاح عنه وفقاً للإطار الحالى لإعداد التقارير المالية للبنك مع الأخذ فى الإعتبار متطلبات بازل III بإفتراض تفعيلها كاملة، وإصدار البنك المركزى تعليمات بذلك. ويتكون هذا الإطار القياسى من بنود الإفصاح الإلزامى والإختيارى الكمية والنوعية ذات الصلة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، وذلك بالإعتماد على: المعايير المحاسبية (IFRS 7)، قانون البنك المركزى والبنوك ولائحتهما وتعديلاتهما، تعليمات البنك المركزى، الإصدارات الفنية (Basel, ISO) وخلاصة تجارب سابقة لبعض البنوك وخلاصة الدراسات السابقة. وتشمل بنود هذا الإفصاح القياسى المعلومات المتعلقة بكل من؛ هيكل رأس المال، كفاية رأس المال، متطلبات التسوية والربط بين القوائم المالية والمتطلبات التنظيمية، الأصول المرجحة بالمخاطر، مخاطر الائتمان، مخاطر ائتمان الطرف المقابل، تخفيف مخاطر الائتمان، التوريق، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، ومخاطر الرفع المالى.

كما خلص الباحث فى الدراسة النظرية إلى أن الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة يتضمن معلومات كمية ونوعية تفصيلية كافية، من شأنها أن تقلل من عدم تماثل المعلومات، مما يساهم فى زيادة الشفافية وتحسين جودة التقارير المالية للبنك، ومن ثم تحسين جودة قرار الاستثمار، وبالتالي التأثير على سعر سهم البنك.

أما بالنسبة لنتائج الدراسة على المستوى التطبيقي، فقد خلص الباحث إلى وجود تأثير سلبي لمستوى الإفصاح الفعلى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على قيمة البنوك التجارية المصرية المقيدة بالبورصة مقياسة ب Tobins Q. وهذا يختلف مع ماتوصلت إليه معظم الدراسات السابقة من وجود تأثير ايجابى للإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على قيمة البنوك. وتعتبر العلاقة السلبية منطقية فى البيئة المصرية، نظراً لأن السوق المصرى سوق غير كفاء، وبالتالي فإن سعر سهم البنك لا يتحدد بمستوى الإفصاح غير المالى بشكل عام، وبالأخص كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، وإنما يتحدد على اساس عدد كبير من العوامل أهمها الربحية وتوزيعات الأسهم، ومعدل القروض المتعثرة.

## وبشأن توصيات البحث، يوصى الباحث بما يلي:

- ضرورة تطوير معيار المحاسبة المصرى رقم (١٩) والمعيار المحاسبى الدولى رقم (٣٠) بشأن الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، وذلك فى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا البحث متضمناً، على الأقل، إطاراً للإفصاح عن كل من كفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة، ومخاطر الرفع المالى.
- يجب على إدارات البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية- خاصة فى المركز الرئيسى - عقد دورات تدريبية منتظمة بهدف تعريف المحاسبين بطرق قياس المخاطر التى وردت باتفاقية بازل III وكيفية استخدامها لتقدير الخسائر المتوقعة للمخاطر المختلفة، ويجب أن يكون ذلك بالتعاون مع أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية.
- ضرورة قيام البنك المركزى المصرى بإصدار ورقة مناقشة تتضمن شكل ومحتوى الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة وفقاً للدعامة الثالثة من بازل III وكيفية ربط ذلك بالقوائم المالية للبنوك التجارية، وذلك لتشجيع هذه البنوك على البدء فى تطبيق الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة فى تقرير منفصل.
- على البنك المركزى المصرى انشاء قواعد بيانات متخصصة لقطاع البنوك بصفة عامة، والبنوك التجارية بصفة خاصة، تمكن من استخراج البيانات اللازمة لنماذج القياس المتقدمة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. وأيضاً تساعد الباحثين فى اجراء المزيد من الأبحاث لتطوير القطاع المصرفى المصرى.
- ضرورة قيام الجهات الإشرافية المعنية، خاصة هيئة الرقابة المالية، والبنك المركزى المصرى، بإصدار ارشادات لتنظيم إفصاح البنوك عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة وفقاً للدعامة الثالثة من مقررات بازل III، لتحفيز البنوك المقيدة بالبورصة على إعداد، والإفصاح عن، تقرير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة بصفة اختيارية، وذلك لفترة انتقالية، ثم تطوير قواعد القيد لديها بإلزامها لجميع البنوك المقيدة بالبورصة بضرورة إعداد تقرير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر

## وبشأن مجالات البحث المقترحة

يقترح الباحث إجراء بحوث مستقبلية فى المجالات التالية:

- أثر الإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال على كفاءة الاستثمار لدى البنوك- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.

- اثر الإفصاح عن تقرير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر على دقة تنبؤات المحللين الماليين. دراسة تجريبية
- أثر الإفصاح ربع السنوى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر على قيمة البنوك - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر الإفصاح عن إدارة المخاطر على قيمة البنك التجارى- دراسة تجريبية.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

البنك المركزى الكويتى. ٢٠١٤. معيار كفاية رأس المال - بازل ٣ للبنوك التقليدية. متاح على:

<http://www.cbk.gov.kw>

البنك المركزى المصرى. ٢٠٠٨. قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف

والقياس. متاح على : <https://www.cbe.org.eg>

البنك المركزى المصرى. ورقة مناقشة خاصة بالقاعدة الرأسمالية (Own Fund) لمعيار كفاية

رأس المال. بدون سنة (أ). متاح على : <https://www.cbe.org.eg>

البنك المركزى المصرى. ورقة للمناقشة بعنوان متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر السوق. بدون

سنة (ج). متاح على: <https://www.cbe.org.eg>

البنك المركزى المصرى. ورقة مناقشة بشأن إدارة مخاطر التشغيل والحد الأدنى لرأس المال

الرقابى اللازم لمقابلتها وفقاً لإصلاحات بازل III. بدون سنة (د). متاح على:

<https://www.cbe.org.eg>

السيد، احمد. ٢٠١٧. أثر المحتوى المعلوماتى للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة على جودة قرار

الإستثمار بالأسهم. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية.

الصعيدى، شريف سعد عبد الرحمن. ٢٠١٦. تقييم أثر معايير بازل III على جودة التقارير المالية

المصرفية لتعظيم قيمة البنك - بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية. رسالة

ماجستير غير منشورة، كلية التجارة- جامعة المنوفية.

القمودى، رندة المختار رحومة. ٢٠١٥. القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية فى البنوك الليبية وفقاً للمعايير المحاسبية والدولية ومتطلبات لجنة بازل - دراسة تطبيقية، كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية - ليبيا.

الهيئة العامة للرقابة المالية. ٢٠١٦. الدليل المصرى لحوكمة الشركات - الإصدار الثالث. متاح على: <https://www.fra.gov.eg>

الهيئة العامة للرقابة المالية. ٢٠١٧. المعايير المصرية لمتقييم المالى للمنشآت، قرار رقم (١).

دسوقى، اسماء رزق لهيب. ٢٠١٤. الإفصاح المحاسبى عن المخاطر المالية فى التقارير السنوية للشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية وأثره على عوائد الأسهم - دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة القاهرة.

رميلى، سناء محمد رزق. ٢٠١٥. محددات الإفصاح عن المخاطر فى صناعة التأمين واختبار أثر محتواه المعلوماتى على قرارات الإستثمار فى الأسهم - دراسة ميدانية وتجريبية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة دمنهور.

رميلى، سناء محمد رزق. ٢٠٢٠. أثر إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية وتوكيد مراقب الحسابات عليه على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة تجريبية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، (١): ٦٧-١.

سعيد، شيماء الشحات محمد إبراهيم. ٢٠٢٠. أثر العسر المالى للشركات على ممارسة الإدارة للسلوك الإنتهازى فى حسابات الضرائب وارتكاب الغش بالقوائم المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة دمنهور.

سلامة، إيمان محمد السعيد. ٢٠١٨. أثر جودة لجنة إدارة المخاطر ودورة حياة الشركة على جودة الإفصاح المحاسبى عن المخاطر المالية وانعكاسه على سمعة الشركات: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبى، ٢٢ (٢): ٧٧-١١.

شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم. ٢٠١٥. أثر الإفصاح غير المالى عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة : دراسة ميدانية وتجريبية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة- جامعة دمنهور.

طلخان، السيدة. ٢٠١٧. أثر تبني معايير التقارير المالى الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية.

عبدالحليم، أحمد حامد محمود . ٢٠١٨. قياس أثر الإفصاح المحاسبى عن المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال وقيمة الشركة : أدلة عملية من الشركات المدرجة فى المؤشر المصرى للمسؤولية. مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، (٢): ٤٦٣-٣٩٤.

عطا، نورا احمد مصطفى احمد. ٢٠١٦. القياس والإفصاح المحاسبى عن الأصول المالية المحولة فى المصارف (المشكلات والحلول)- دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة- جامعة عين شمس.

فهيمى، مديحة محمود. ٢٠١٥. دور حوكمة المصارف فى تحقيق الملاءة المالية فى اطار مقررات لجنة بازل. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة عين شمس.

ماجد، صيد، وفاطمة الزهراء رقيقة. ٢٠١٧. متطلبات الرقابة الإشرافية لبازل III و إجراء تحقيقها فى النظام المصرفي الجزائري، متاح على، <http://search.mandumah.com/Record/786469>

نويجى، حازم محفوظ محمد. ٢٠١٧. أثر خصائص لجنة المراجعة على قيمة الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا ، (٤) : ١٧٢-١٣٤.

وزارة الإستثمار. ٢٠١٩. معيار المحاسبة المصرى رقم (١) المعدل: عرض القوائم المالية. متاح على: <https://www.fra.gov.eg>

وزارة الإستثمار. ٢٠١٩. معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٠) المعدل: الأدوات المالية- الإفصاحات. متاح على: <https://www.fra.gov.eg>

## ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abd Elghaffar, E. S., A. M. Abotalib & M. A.M.K. 2019. Determining factors that affect risk disclosure level in Egyptian banks. **Banks and Bank Systems**, 14(1):159-171.
- Abdel-Azim, M.H. & Z. Abdelmoniem.2015. Risk Management and Disclosure and their Impact on Firm Value: The Case of Egypt. **International Journal of Business, Accounting, and Finance**, 9 (1):1-14.
- Al-Hadi, A., M. M. Hasan & A. Habib .2016. Risk committee, firm life cycle, and market risk disclosures. **Corporate Governance: An International Review**,24 (2): 145-170.
- Alkurdi, A., K. Hussainey, Y. Tahat & M. Aladwan .2019 . The impact of corporate governance on risk disclosure: Jordanian evidence. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 23 (1): 1-16.
- Allini, A., F. M. Rossi & K. Hussainey.2016. The board's role in risk disclosure: an exploratory study of Italian listed state-owned enterprises. **Public Money & Management**, 36 (2): 113-120.
- Al-Maghzom, A., K.Hussainey, & D. A. Aly .2016. Value Relevance of Voluntary Risk Disclosure Levels: Evidence from Saudi Banks. **Journal of Accounting and Taxation**, 8 (1): 1-25.
- Alzead, R. S.2017. **The Determinants and Economic Consequences of Risk Disclosure: Evidence from Saudi Arabia**. PhD Thesis, University of Portsmouth. Available at: <https://pdfs.semanticscholar.org>.



- Amster, P., & A. P. Mogni .2018. Adapting the CVA model to Leland's framework. Available at: <https://arxiv.org>
- Anagnostopoulos, Y., & R. Skordoulis .2011. Risk disclosure policies: a cross-sectional analysis of the Greek banking industry. Available at: <https://eprints.kingston.ac.uk>
- Aryani, D.2015.**The Determinants and Value Relevance of Risk Disclosure in the Indonesian Banking Sector**. Doctoral Thesis, the Faculty of Accounting and Law-University of Gloucestershire.
- Ashfaq, K., R. Zhang, A. Munaim, & N. Razzaq .2016. An investigation into the determinants of risk disclosure in Banks: Evidence from financial sector of Pakistan. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 6 (3): 1049-1058.
- Ayuba, H., Bambale, A. J. Bambale, M. A. Ibrahim & S. A. Sulaiman.2019. Effects of Financial Performance, Capital Structure and Firm Size on Firms' Value of Insurance Companies in Nigeria. **Journal of Finance, Accounting & Management**, 10 (1):57-74.
- Barth, M. E., Y. Konchitchki & W. R . Landsman . 2013. Cost of capital and earnings transparency. **Journal of Accounting and Economics**, 55 (2-3):, 206-224.
- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) .2014A. **Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements**. Available at: <https://www.bis.org>
- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) .2018. **Pillar 3 disclosure requirements – updated framework**. Available at: <https://www.bis.org>

- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS).2014B. **Liquidity coverage ratio disclosure standards**. Available at: <https://www.bis.org>
- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS).2015A. **Revised Pillar 3 disclosure requirements**. Available at: <https://www.bis.org>.
- Basel Committee on Banking Supervision(BCBS).2011A. **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**. available at: <https://www.bis.org>
- Basel Committee on Banking Supervision(BCBS).2012.**Composition of capital disclosure requirements–Rules text**. available at: <https://www.bis.org>.
- Boshnak, H. 2017. **Mandatory and voluntary disclosures in GCC listed firms. Doctoral dissertation**, Faculty of Business and Law–University of the West of England, Bristol.
- Bravo, F. 2017. Are risk disclosures an effective tool to increase firm value?. **Managerial and Decision Economics**, 38(8):1116–1124.
- Caruana, J. 2011. Financial stability and risk disclosure Paper presented at the FSB Roundtable on risk disclosure. Available at: <https://www.bis.org>.
- Central Bank of Bahamas(CBB).2014. **Consultation Paper on the Definition of Capital**. available at: [www.centralbankbahamas.com](http://www.centralbankbahamas.com)
- Chabanel, P-E .2015. Revised Pillar 3 Disclosure Requirements. Moody's Analytics. Available at: <https://www.moodyanalytics.com>
- Chishty, K.A. 2011. The Impact of Capital Adequacy Requirements on Profitability of Private Banks in India–(A Case Study of J&K, ICICI,

HDFC, & Yes Bank). **International Journal of Research in Commerce & Management**, 2 (7), 122-130.

Dey, R. K., S. Z.Hossain, & Z. Rezaee .2018 . Financial risk disclosure and financial attributes among publicly traded manufacturing companies: Evidence from Bangladesh. **Journal of Risk and Financial Management**, 11(3): 50-66.

Dhaka Bank . 2013. Disclosures on Risk Based Capital (Under Pillar-3 of Basel-II Framework) For the year ended 31 December 2013. Available at: <https://dhakabankltd.com>

Dhouibi ,R. 2016. Bank Transparency and Capital Adequacy Ratio: Empirical Evidence from Tunisia. **International Journal of Economics, Finance and Management**, 5 (1): 2307-2466.

Dignah, A., L. R. Abdul, Z. Abdul Karim & A. Abdul Rahman. 2017. Fair value accounting and the cost of equity capital: the moderating effect of risk disclosure. **In SHS Web of Conferences 34**. Available at: <https://www.semanticscholar.org>

Domínguez, L. R. & L. C. N. Gámez .2014. Corporate reporting on risks: evidence from Spanish companies. **Revista de Contabilidad**, 17 (2):116-129.

Elbannan, M. A. & M. A. Elbannan .2015. Economic consequences of bank disclosure in the financial statements before and during the financial crisis: Evidence from Egypt. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 30 (2): 181-217.

Elgammal, M., K . Hussainey & F. Ahmed .2018 . Corporate Governance and Voluntary Riskand Forward-looking disclosures. **Journal of Applied Accounting**,19 (4): 592-607.

- El-Habashy, H. A. 2019. The effects of board and ownership structures on the performance of publicly listed companies in Egypt. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 23(1): 1-15.
- Ellili, N. O. D. & H. Nobanee .2017. Corporate risk disclosure of Islamic and conventional banks. **Banks and Bank Systems**. 12 (3): 247-256.
- Ellili, N. O. D. & H. Nobanee .2017. Corporate risk disclosure of Islamic and conventional banks. **Banks and Bank Systems**. 12(3): 247-256.
- Elshandidy, T. M. F. 2011. **Risk Reporting Incentives: A Cross-Country Study**, Doctoral Thesis, the University of Stirling.
- Elshandidy, T. & L. Neri . 2015. Corporate governance, risk disclosure practices, and market liquidity: comparative evidence from the UK and Italy. *Corporate Governance: An International Review*, 23 (4):331-356.
- Elshandidy, T., I. Fraser & K. Hussainey .2013. Aggregated, voluntary, and mandatory risk disclosure incentives: Evidence from UK FTSE allshare companies. **International Review of Financial Analysis**, 30: 320-333.
- Farhat , I. H.S. 2016. **Impact of Corporate Governance Mechanisms on the Level and Quality of Risk disclosure during the Arab Spring: Evidence from the Tunisian Capital market**. Doctoral Thesis in Accounting, Institut des Hautes Études Commerciales de Carthage - University of Carthage.
- Foerster,R., G. Sapp & Y. Shi. 2013.The effect of Voluntary Disclosure on Firm Risk and Firm Value: Evidence from Management Earnings

gs Forecasts. **working Paper**. CAAA Annual Conference. Available at :<https://ssrn.com>

- Giordana, G. A., & I. Schumacher . 2017. An empirical study on the impact of Basel III standards on banks' default risk: The case of Luxembourg. **Journal of Risk and Financial Management**, 10(2):8-39.
- Gual, J. 2012. Capital requirements under Basel III and their impact on the banking industry. La Caixa, Research Department. Available at: <https://www.caixabankresearch.com>.
- Habbash, M., K. Hussainey& A. E. Awad .2016. The determinants of voluntary disclosure in Saudi Arabia: an empirical study. **International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation**, 12 (3): 213-236.
- Hassan, N. S. 2014. Investigating the impact of firm characteristics on the risk disclosure quality. **International Journal of Business and Social Science**, 5 (11): 109-119.
- Ibrahim, A., M. Habbash & K. Hussainey .2019. Corporate governance and risk disclosure: evidence from Saudi Arabia, **Int. J. Accounting, Auditing and Performance Evaluation**, 15(1):89-111.
- Ibrahim, A., M. Habbash & K. Hussainey .2019. Corporate governance and risk disclosure: evidence from Saudi Arabia, **Int. J. Accounting, Auditing and Performance Evaluation**, 15(1):89-111.
- Ibrahim, L. 2014. **Accounting information disclosure by selected Nigerian deposit money banks**. Unpublished Master's Dissertation, Usmanu Danfodiyo University, Sokoto, Nigeria.

- Iswajuni, I., A. Manasikana & S. Soetedjo .2018. The effect of enterprise risk management (ERM) on firm value in manufacturing companies listed on Indonesian Stock Exchange year 2010–2013. **Asian Journal of Accounting Research**, 3 (2): 224–235
- Iyer, T. & Birendra K. S.2018. Stress Testing 101 for Banks. Available at: <https://www.accenture.com>
- Jizi, M. I., & R. Dixon .2017. Are risk management disclosures informative or tautological? Evidence from the US banking sector. **Accounting Perspectives**, 16 (1):7–30.
- Kabir, M. R., & Sobhani, F. A. 2017. Risk Disclosures in Bank’s Annual Report: Bangladesh Perspective. **Australian Academy of Accounting and Finance Review**, 3 (1): 11–20.
- Kakanda, M. M., B. Salim, Sitraselvi & Chandren .2017. Corporate governance, risk management disclosure, and firm performance: a theoretical and empirical review perspective. **Asian Economic and Financial Review**, 7(9): 836– 845.
- Kakanda, M. M., B. Salim, Sitraselvi & Chandren .2017. Corporate governance, risk management disclosure, and firm performance: a theoretical and empirical review perspective. **Asian Economic and Financial Review**, 7(9): 836– 845.
- Kamaruzaman, S.A., M.M. Ali, E.K. Ghani & A. Gunardi .2019. Ownership structure, corporate risk disclosure and firm value: a Malaysian perspective, **Int. J. Managerial and Financial Accounting**, 11(2):113–131.

- Kaupelytė, Dalia, M. Seilius & R. Zinkevičiūtė .2014. Risk Management Disclosure in Lithuanian Commercial Banks Financial Statements. DOI, 1 (9) :44-51.
- Kiyanga, B. P. L. 2014. **Corporate disclosure quality: A comparative study of Botswana and South Africa**. Unpublished Master's Thesis, University of South Africa.
- Klepczarek, E. 2016. Disclosure of risk information in the European banking sector. **Ekonomia Międzynarodowa**, (16):350-366.
- Knevels, N.2014. **The impact of Basel III on Banks' value**", Master Thesis, Department of Finance, School of Economics and Management- Tilburg University, Netherland.
- Leeds Bulding Society(LBS).2017. Pillar 3 disclosures -31 December 2017. Available at: <https://www.leedsbuildingsociety.co.uk>
- Louhichi, W. & O. Zreik . 2015. Corporate risk reporting: a study of the impact of risk disclosure on firms reputation. **Economics Bulletin**, 35 (4):2395-2408.
- Malafrente I., M. G. Starita & J. Pereira .2018.The effectiveness of risk disclosure practices in the European insurance industry. **Review of Accounting and Finance**, 17 (1): 130-147.
- Masa'deh, R., M. Tayeh , I.M. Jarrah & A. Tarhini . 2015. Accounting vs. Market-based Measures of Firm Performance Related to Information Technology Investments. **International Review of Social Sciences and Humanities**, 9(1) : 129-145
- Mazumder, M. M. M. & D. M.Hossain .2018. Research on corporate risk reporting:current trends and future avenues. **The Journal of Asian Finance, Economics and Business (JAFEB)**, 5 (1):29-41.

- Modugu, K. P. 2018. Corporate Disclosure: A Synthesis of Literature. **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 8 (3): 2162-3082.
- Mosconi, P. 2018. **Introduction to Counterparty Risk**. Lecture 10-11, Bocconi University.
- Nahar, S., M. Azim & C. Anne Jubb .2016. Risk disclosure, cost of capital and bank performance. **International Journal of Accounting & Information Management**, 24(4): 476-494.
- Ndedi ,A. & H. J. Ketuma .2015. Exploration of the Impact of Basel III on the Performance of Commercial Banks. **Working Paper Series**, Available at: <https://ssrn.com>
- Niessen-Ruenzi, A., J. T. Parwada & S. Ruenzi. 2015. Information Effects of the Basel Bank Capital and Risk Pillar 3 Disclosures on Equity Analyst Research – An Exploratory Examination, **Working Paper**, available at: <https://scholar.google.com.eg>
- Oliveira, J., L. L. Rodrigues & R. Craig .2013. Public visibility and risk-related disclosures in Portuguese credit institutions. **Journal of Risk**, 15 (4):57- 90.
- Oyerogba, E. O.2014. Risk disclosure in the published financial statements and firm performance: Evidence from the Nigeria listed companies. **Journal of Economics and Sustainable Development**, 5 (8):86-95
- Ozili, P.K. & E. Outa .2017. Bank loan loss provisions research: A review. **Borsa Istanbul Review** :144-163
- Rahman R. A., A. E. Kighir, L. Oyefeso & A. O. Salam .2013. Risk Management Disclosure Practices of Islamic Banks in the Mena Region:



**An Empirical Analysis. Middle East Journal of Scientific Research**, 15 (1): 152-160.

- Rao, S. & T. D. Jirra . 2017. Analysis on Risk Disclosure Practices of Commercial Banks in Ethiopia. **Paripex Indian Journal of Research**, 6 (2): 260- 263.
- Rezaee, Z. & L. Tuo .2017. Voluntary disclosure of non-financial information and its association with sustainability performance. **Advances in accounting**, 39:47-59.
- Robayany , A. T. & Y. Augustine .2019. The Impact of Voluntary Risk Management Disclosure, The Composition of the Board of Independent Commissioners Toward Firm Value on Indonesian Property ,Real Estate and Building Construction Companies. **Journal of Economics and Sustainable Development**,10 (8):143-155.
- Robayany , A. T. & Y. Augustine .2019. The Impact of Voluntary Risk Management Disclosure, The Composition of the Board of Independent Commissioners Toward Firm Value on Indonesian Property ,Real Estate and Building Construction Companies. **Journal of Economics and Sustainable Development**,10 (8):143-155.
- Saggar, R. & Singh, B. (2017). Corporate governance and risk reporting: Indian evidence. **Managerial Auditing Journal**,32(4/5): 378-405.
- Santos, J. G. C. D. & A.C. Coelho .2018. Value-relevance of disclosure: risk factors and risk management in Brazilian firms. **Revista Contabilidade & Finanças**, 29 (78): 390-404.
- Sarlak, A. & F. Johari .2016. The analysis of the existence of the hypothesis of adverse selection on the relationship between off-balance sheet it-

---

ems and the bank's risk. **Advances in Mathematical Finance and Applications**, 1 (1): 85-94.

SEB Group. 2013. Capital adequacy and risk management report (pillar 3) . available at: <https://sebgroup.com>

Šútorová, B., & P. Teplý. 2014. The level of capital and the value of EU banks under Basel III. **Prague Economic Papers**, 23 (2):143-161.

The Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW). 2016. Banking regulatory ratios: ICAEW assurance framework Technical release: Exposure draft. Available at: <https://www.icaew.com>

The Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW), 2015, **Reporting on regulatory capital: choices for assurance Discussion Paper**. Available at: <https://www.icaew.com>.

Turlakov, M. 2013. Counterparty, Funding, and Wrong-Way Risks in derivatives markets. available at: [www.cass.city.ac.uk](http://www.cass.city.ac.uk)

Vennet , V. & E. Meuleman. 2016. Basel III Risk Disclosure Index and Bank Risk. Available at : <http://lib.ugent.be>

Zer, I .2015. Information Disclosures, Default Risk, and Bank Value, Available at : <https://papers.ssrn.com>